الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

قياس مؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية (2017-2008)

إعداد الطالبتان:

- صفية قواسم
- لندة بوزقاق

تحت إشراف:

د. محمد البشير بن عمر

المشرف المساعد:

محمد العيد التجاني

لجنة المناقشة:

زكريا مسعودي	أستاذ محاضر ب بجامعة حمه لخضر الوادي	رئيسا
عبد الجليل هويدي	أستاذ مساعد أ بجامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا
محمد البشير بن عمر	أستاذ محاضر أ بجامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا
محمد العيد التجاني	أستاذ محاضر ب بجامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا مساعدا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

نحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات وبنوره تنزل البركات، نشكر الله على

فضله ومنته وبحمده على توفيقه لنا وتسير أمورنا

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان موجه إلى الدكتور الفاضل **"محمد البشير بن عمر"**

والدكتور **"التجاني محمد العيد"** على

صبرهما وجهدهما وتوجيهاتهما الرشيدة في إنجاز هذا العمل كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء

اللجنة المناقشة الذين تحملوا بصدر رحب عناء مناقشتنا وأمدونا بملاحظاتهم النيرة

حول دراستنا هذه.

كما نشيد بكافة الهيئة التدريسية بقسم العلوم التجارية بجامعة الشهيد حمه لخضر.

وشكرا

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى قياس مؤشرات العربية خلال الفترة2008_ 2017 وذلك لإبراز اهميه التنمية ومؤشراته وكذا الصادرات العربية واهم المؤشرات التي ترتكز عليها للوصول الى تنويع مصادر دخلها وبناء اقتصاد مستقل يرتكز على قاعده متنوعه من الموارد الاقتصادية باستخدام عده مناهج الوصفيةوالتحليلية والاعتماد على المراجع المتخصصة واحصائيات رسميه من جهة مختصه عليه لا بد من تفعيل مختلف القطاعات وتكون في ما بينها وزياده مهمتها في تنويع الصادرات العربية

الكلمات المفتاحية: المؤشرات الاقتصادية، التنويع الاقتصادي، مؤشرات التنافسية، صادرات العربية.

Abstract

The aim of this study was to measure the indicators of the Arab countries during the period 2008-2017 to highlight the importance of development and indicators as well as Arab exports and the main indicators that are based on them to reach the diversification of their sources of income and to build an independent economy based on a variety of economic resources using several descriptive and analytical approaches and relying on specialized references And the official statistics of the competent hand it is necessary to activate various sectors and be in between them and increase its mission to diversify the Arab exports.

Key words: Economic indicators, Economic diversification, Competitive indicators; Arab exports.

فهـــرس المحتـويات

العـنـــــــــــــوان	الصفحة
شكـــــر وعرفـان	
مقدمـــة	أ – ج
الفصل الاول: الإطار النظري والمفاهيمي لمؤشرات تنويع الصادرات	
المبحث الأول ماهية مؤشرات التنويع وأنواعه	5
المطلب الأول: مفهوم المؤشرات	5
المطلب الثاني: أنواع المؤشرات	6
المطلب الثالث: تعريف التنويع	7
المطلب الرابع: أهمية التنويع	8
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الصادرات	10
المطلب الأول: مفهوم وأهميته الصادرات	10
المطلب الثاني: أنواع ومؤشرات الصادرات	13
المطلب الثالث: دوافع ومحددات الصادرات	17
المطلب الرابع: مخاطر وعوامل نجاح عملية التصدير	21
المبحث الثالث الخلفية التطبيقية للدراسات السابقة	24
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	24
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	27

واقع وتطور مؤشرات التنويع الصادرات في الدول العربية دراسة الحالة (2008-2017)	
المبحث الأول واقع الصادرات العربية	32
المطلب الأول: تطور التجارة العربية وتنافسيتها	32
المطلب الثاني: مؤشرات تنافسية التجارة العربية خلال الفترة (2010-2016):	36
المبحث الثانـــي: دراسة مؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية	41
المطلب الأول: حصة الصادرات النسبية من الصادرات ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة	41
المطلب الثاني: حصة الصادرات غير النفطية من اجمالي واردات العالم السلعية	43
المطلب الثالث: مؤشر ميل الصادرات ومؤشر نفاذ الواردات	46
المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها	49
المطلب الأول: تحليل ومناقشة نتائـــج المجموعة الأولى	49
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائـــج المجموعة الثانية	51
المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائـــج المجموعة الثالثة	52
خاتمة	54
قائمة لمراجع	59

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	دوافع التصدير	18
(1-2)	حجم التجارة العربية الإجمالية	32
(2-2)	معدل نمو التجارة الخارجية	31
(3-2)	الصادرات العربية حسب الدول	32
(4-2)	الهيكل السلعي للصادرات العربية	33
(5-2)	مؤشر التركز خلال الفترة (2010-2016)	35
(6-2)	مؤشر التنوع خلال الفترة (2010-2016)	36
(7-2)	الصادرات النسبية من الصادرات	39
(8-2)	مؤشر الميزة النسبية الظاهرةRCA	40
(9-2)	الصادرات غير النفطية من اجمالي واردات العالم السلعية وتركز الصادرات	41
(10-2)	مؤشر ميل الصادرات خلال الفترة 1995 . 2014	44
(11-2)	نسبة مؤشر ميل الصادرات	45

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	**التصدير المباشر**	12
(2-1)	**التصدير غير** المباشر	13
(1-2)	مؤشر التركز خلال الفترة (2010-2016)	35
(2-2)	مؤشر التنوع خلال الفترة (2010-2016)	36
(3-2)	**الصادرات غير النفطية من اجمالي واردات العالم السلعية وتركز الصادرات**	41

(2-4)	مؤشر تركز الصادرات	42

مقدمة

مقدمة

مع المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في المعاملات الاقتصادية الدولية، وكذلك في تطوير قطاع الصادرات ومع تزايد التوجه نحو حرية التجارة للإسراع في عملية لاندماج العالمي خصوصا الدول العربية ومع انتهاج الدول العربية لعدة سياسات و إجراءات لمواكبة هذا التوجه لترقية الصادرات خارج المحروقات على غرار الخوصصة وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصلاح نظام القانون والمؤسسات في هذا المجال بحيث نجد موضوع التنويع الاقتصادي يحتل أهمية كبيرة في أولويات البلدان العربية نتيجة ما تعانيه اقتصادياتها من هزات عنيفة جراء ارتباطها بقطاع معين دون القطاعات الأخرى، وكذا في توسيع الاستثمار وخلق أوجه ترابط جديدة بين قطاعات الاقتصاد الأخرى وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية من أجل توسيع قاعدة الإرادات، من هنا دعت الضرورة إلى انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي.

وبالتالي لجأت العديد من الدول الى عدة مؤشرات من أجل تقييم القدرة التنافسية والأوضاع المالية للمؤسسات وشركات بناءا على تحليل ومتابعة مؤشرات اقتصادية التي تعلن عنها الجهات المختصة، ويعتبر المؤشر أداة للقياس الضرورية لصياغة السياسات والخطط وتحديد أهداف السياسة الاقتصادية ومن خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية بحثنا كآلاتي:

الإشكالية الرئيسية:

- الى اي مدى استطاعت دول العربية تنويع صادراتها؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف يساعد مؤشر التركز وحصة الصادرات السلعية في تنوع الصادرات؟
- كيف يساهم مؤشر ميل الصادرات ومؤشر نفاذ الواردات السلعية في تنوع الصادرات؟
- كيف يؤثر مؤشر الميزة النسبية في تنوع الصادرات؟.

*للإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة تندرج

الفرضيات التالية:

- تمثل حصة الصادرات البينية من الصادرات الإجمالية لكل دولة مدى تنوع صادراتها، وذلك من حيث مدى اندماجها في التكتلات الإقليمية، وكذلك مدى اندماجها في الصادرات الدولية، يهدف المؤشر إلى قياس مدى تركز الصادرات، حيث تنحصر قيمة المؤشر بين 0 و 1 ويكون التركُّز التام للصادرات السلعية

عند القيمة 1، ويدل ارتفاع المؤشر إلى مدى اعتماد الدولة المصدِّرة في تجارتها على عدد قليل من المنتجات السلعية التي تمثل نسبة عالية من إجمالي صادراتها.

– قيمة مؤشر ميل الصادرات بين 0 و1في المائة، وتدل على عدم وجود تجارة دولية إطلاقا وأن الإنتاج موجه كليا للطلب المحلي، و100 في المائة، ويعني أن كامل الإنتاج المحلي موجه للأسواق العالمية، يقيس المؤشر درجة تأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية خاصة عند ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ويطلق عليه مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي .كلما ارتفع المؤشر كلما غطت الواردات الطلب المحلي.

– تكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 1 وعموما فإن الدول ذات التنافسية العالية تمتاز بارتفاع عدد السلع ذات الميزة النسبية، فيحين أن العلاقة بين مؤشر تركز الصادرات والميزة النسبية السلعية هي علاقة عكسية .فالدول التي لديها تركز في الصادرات تنخفض فيها المنتجات السلعية ذات الميزة النسبية الظاهرة.

***أسباب اختيار الموضوع:**

–ارتباط الموضوع بالتخصص وميولنا الشخصي للمثل هذه الموضوعات.

– يعالج هذا البحث موضوعا حيويا في مجال يعتبر من أهم مواضيع الساعة ويتمثل في الطبيعة الحساسة للموضوع بحيث أصبح مصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين..

– قابلية الموضوع للبحث.

***أهداف الدراسة:**

– إبراز الإطار النظري لمؤشرات تنوع الصادرات من خلال المؤشرات الاقتصادية وأهمية التنويع الاقتصادي.

–إبراز أنواع ومؤشرات الصادرات التي تبين مدى قدرة الصادرات على تغطية حاجات الدولة من الواردات مع مراعاة مدى التباين بين الصادرات والواردات.

***أهمية الدراسة:**

– تنبع أهمية الدراسة من أهمية تنوع الاقتصادي والمكانة التي تحتلها الصادرات في اقتصاديات الدول التي تحقق معدلات نمو إيجابية.

–تعتبر المؤشرات الاقتصادية الأداء الاقتصادي للدول.

***المنهج المتبع:**

من أجل الإجابة الأسئلة المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمؤشرات الاقتصادية والتنوع الاقتصادي، والمنهج التحليلي وذلك باعتماد على المراجع المتخصصة والإحصائيات الرسمية من جهات مختصة.

***هيكل البحث:**

بالنظر إلى طبيعة الإشكالية والأهداف المبتغاة فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين في كل فصل مبحثين، ففي الفصل الأول حاولنا الإلمام بالجوانب النظرية التي تتعلق بالتنوع الاقتصادي العربي مؤشرات وقمنا بنظرة عامة على صادرات دول العربية، بحيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول المؤشرات والتنويع الاقتصادي وإعطاء تعريف شامل لهما وتحديد الأنواع والأهمية بينما في المبحث الثاني تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية حول صادرات الدول العربية، وفي الفصل الثاني قسمناه إلى مبحثين.

***حدود الدراسة:**

بهدف معالجة الإشكالية محل البحث وتحقيق الأهداف وكذلك حتى يكون تحليلنا دقيقا ومركزا وغير متشعبا قمنا بوضع حدود وأبعاد لدراسة الموضوع والمتمثلة فيما يلي:

- الحدود المكانية للدراسة: اخترنا أن تكون دراستنا تحليلية لهذا الموضوع في الدول العربية.
- الحدود الزمنية للدراسة: تمتد فترة دراستنا للموضوع بين(2017/2008).

***صعوبات البحث:**

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة الصعوبات أو مصادفة عقبات ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث إلا أن تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدة التي تثني الباحث عن بلوغ هدفه ولعل أهمها عدم توفر المراجع بالقدر الكافي حول هذا الموضوع.

الفصل الاول: الإطار النظري لمؤشرات تنويع الصادرات

المبحث الأول ماهية مؤشرات التنويع وأنواعه

المطلب الأول: مفهوم المؤشرات

تعتبر المؤشرات الاقتصادية أحد أهم الأدوات المستعملة على المدى القصير، بحيث هناك العديد من المؤشرات الإحصائية تفاوتت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس ويرجع هذا الاختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقاس خاصية معينة ومن المعروف أنها نتائج تعكس الوضعية الاقتصادية للدولة لفترة معينة وتصدر المؤشرات الاقتصادية بصفة دورية (سنوية، ربع سنوية، شهرية أو أسبوعية)، وتتعدد وتتنوع المؤشرات الاقتصادية لتغطي مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية.

تعرف المؤشرات أنها: مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تستخدم في قياس أداء القطاعات المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل.

وتعني أيضا: أنها أحد أهم الأدوات التي يستعملها المستثمرون أو حتى المتداولون على المدى القصير أو المساعدة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بالإضافة صناع السياسة الاقتصادية والنقدية كالحكومات والبنوك المركزية يتخذونها كمرجع أساسي في اتخاذ قراراتهم.

ومن ناحية ثانية يعني: المؤشر يعبر مقياس كمي ونوعي ويعتبر أداة للقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة[1].

وتعرف أيضا : أنها أداة قياس أداء مختلف قطاعات الاقتصاد وتقييمها و تسمح كذلك بالتنبؤ المستقبلي للاقتصاد بحيث تتيح دق ناقوس الإنذار المبكر لتشغيل الخطط البديلة لمواجهة وتسيير المخاطر للنهوض بالاقتصاد قبل وصوله لمرحلة يصعب فيها التعامل مع تلك المخاطر[2].

[1] وديع محمد عدنان ،مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1995، ص 52.

[2] العيسوى، إبراهيم ،مُؤشرات قطرية للتنمية العربية. 1984، ص 118

المؤشرات الاقتصادية عبارة عن إحصائيات وبيانات رقمية متعلقة بنشاط اقتصادي معين أو أي بيانات أخرى تمكن من اخذ فكرة عما يحدث في اقتصاد ما، وتمكن هذه المؤشرات من تحليل الأداء الحالي وتوقع الأداء المستقبلي للاقتصاد[1].

المطلب الثاني:أنواع المؤشرات

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية لكل دولة وبصفة عامة يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية إلى سبعة أنواع رئيسية:

ميزان المدفوعات:

ويستخدم هذا النوع في مراقبة عملية البيع والشراء للسع والخدمات بالإضافة الى الاستثمارات والتدفقات ورؤوسالأموال التي تقوم بها الدول الأخرى وتكمن أهمية هذا النوع من المؤشرات في بيان العرض والطلب على منتجات الدولة.

مؤشر الثقة:

توضح تلك المؤشرات مدى ثقة وتفاعل المنتجين والمستثمرين وأصحاب الشركات.

مؤشرات الإنتاج:

تسمى جميع الخدمات والسلع التي تنتجها الشركات سواء محلية أو أجنبية، بالإنتاج المحلي الإجمالي ويقيس هذا المؤشر معدل الإنتاج في الدولة في النمو اقتصادي أو انكماش اقتصادي واهم تلك المؤشرات مؤشر إنتاج الناتج المحلي.

مؤشر الأسعار والأجور:

هي مؤشر توضح حجم التضخم في الاقتصاد عن طريق قياسها لحجم التغيير في الأجور وإنفاق المستهلكين[2].

[1] وديع محمد عدنان ،مرجع سابق، ص 54

[2] العيسوى، إبراهيم ، مرجع سابق، ص 120

تقارير السياسة النقدية ومعدلات الفائدة:

هذا التقرير هو أقوى أنواع التقارير في السوق وذلك لأنه يوضح تحركات البنك المركزي ونتائج اجتماعات لجان السياسة النقدية فيها وكيفية التعامل مع الأوضاع الاقتصادية وإقرار معدل الفائدة.

مؤشرات التوظيف وسوق العمل:

توضح معدل البطالة والتوظيف واجر العمالة وتسمى مؤشرات سوق العمل وتعتبر من أهم المؤشرات التي توضح سوق التوصيف، فأكثر مايشغل أي دولة هو حجم البطالة فيها وهو من العوامل الاقتصادية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار.

مؤشرات قطاع السكان:

قطاع السكان هو من أهم القطاعات الاقتصادية ويعتبر قطاع رائد في الاقتصاد يؤدي الاهتمام به الى ارتفاعه وبالتالي ارتفاع الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الثالث: تعريف التنويع

التنويع مسألة اقتصادية الطابع إذ تحرك القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد، حيث بعد ظهور العديد من الأزمات في الآونة الأخيرة تم تداول مفهوم التنويع الاقتصادي بكثرة بين صناع القرار لتجنيب الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد من الصدمات، ولتقييم وضعها الاقتصادي وتحليل واقع اقتصادها في الجانب الغير النفطي، يستلزم في بداية الأمر تتبع الأساس النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي.

التنويع: هو أحد سياسات إدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداه وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية[1].

هو سياسة تنموية تهدف الى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورف القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه الى

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته لدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات ألاستراتيجيه، شبكة النبأ المعلوماتية على الموقع:www.annabaa.com ، تاريخ الاطلاع: 2019/02/19.

تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق الخارجية.

ويعرف أيضا انه عملية تنويع الدخل أي توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية الخدمية بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات[1].

ويعرف أيضا على أنه عملية تهدف الى تنع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد.

كما يعرف على أنه استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي.

ويعرف أيضا أنه الرغبة في تحقيق عدد اكبر لمصادر الدخل الرئيسية في البلد التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية.

وهو أيضا توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على المورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا.

المطلب الرابع: أهمية التنويع

- بناء بيئة أعمال متفتحة وفاعلة.
- تبني سياسة مالية منضبطة.
- إرساء بيئة فاعلة مرنة للأسواق المالية والنقدية.
- زيادة كفاءة سوق العمل.
- تطوير البنية التحتية.
- تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيسي للمشاريع.
- تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة الاعتماد على مورد واحد.

[1] سعيد بوشول نذير غانية سعاد جرموني، المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2019

- هو هدف تسعى لتحقيقه جميع الدول النفطية فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه مرونة للتكيف مع تغير الظروف.
- يقلص من البطالة ويخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص.
- يؤدي الى زيادة القيمة المضافة المحلية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.
- تطوير قوى العمل.
- ومنه التنويع يضمن أوليتين مهمتين:
  - الأولى: بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.
  - الثانية: التنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفائدة على الجميع[1].

[11] حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سابق، ص 8.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الصادرات

يعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الاساسية التي اولتها الدول اهمية كبيرة وذلك بالنظر الى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثروة حيث برزت اهم افكار التجاريين في هذا المجال ثم تلتها مدارس متعددة أعطت له اهمية كبيرة على غرار المدرسة كلاسيكية التي هي الاخرى قدمت عدة اسهامات للسعي وراء تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات واستراتيجيات تناسب واقع وإمكانيات الدول وهذا عملت به العديد من الدول النامية من خلال تجاربها بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلال الميزة النسبية المحلي.

المطلب الأول: مفهوم وأهميته الصادرات

يعتبر الصادرات ضرورة للنهوض وتطوير اقتصاد الدول، مما استوجب علينا التعرف على التصدير وفيما تكمن أهميته.

1. مفهوم الصادرات

يمكن توضيح مفهوم التصدير من خلال ما يلي:

التعريف الأول: لقد تعددت التعريف المتعلقة بالصادرات ويمكن ذكر منها ما يلي:

تتمثل الصادرات في القيام بعمليات تجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها. [1]

تعريف الثاني :هي قدرة دولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية الى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو انتشار فرص العمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة .[2]

تعريف الثالث التصدير exporting: هي استراتيجية تعتمدها الشركة دون أن يكون لها مؤسسات تسويقية أو إنتاجية في الخارج ،حيث تصدر سلعتها من وطنها الأم (مقرها) ،غالبا ما تكون السلعة

[1] –فؤاد مصطفى محمود ،التصدير والاستيراد علميا وعمليا،دار النهضة العربية ،ط3،القاهرة،مصر،1993،ص23.

[2] – فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى ،دار قباء لطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ،مصر،2002،ص15.

المصدرة هي نفسها المسوقة محليا والفائدة الرئيسية تمثل هذه استراتيجية التصديرية سهولة تطبيقها وقلة المخاطر لأن الشركة تصدر فائض انتاجها.[1]

تعريف الرابع:التصدير هو المصدر الرئيسي للنقد الاجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة اخرى .[2]

تعريف الخامس :يعتبر التصدير الوسيلة الاكثر سهولة للمؤسسات في اقتحام الاسواق الأجنبية ونجد ان معظم المؤسسات تبدأ توسعها نحو الاسواق العالمية من خلال قيامها بدور المصدر،ثم التحول بعد ذلك الى أحد الأشكال الأخرى لخدمة سوق أجنبي.[3]

تعريف السادس:عرف بنك العالمي لصادرات على انها قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة الى بقية بلدان العالم وهي تشمل قيمة السلع والشحن التأمين والنقل والسفر وحقوق الامتياز ورسوم الرخص وغيرها من الخدمات مثل :الاتصالات والإنشاءات والخدمات المالية والمعلوماتية .[4]

ويوجد في التصدير أسلوبين هما: الأسلوب تصدير المباشر ، والأسلوب تصدير الغير مباشر.

-**التصدير المباشرDirect Export:** ونقصد به ذلك النشاط الذي يترتب على قيام شركة ما ببيع منتجاتها، الى مستفيد عملي يتولى عملية تصدير المنتج الى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكليه،الاصلي او بشكله المعدل ويفيد التصدير المباشر في تعميق معرفة وخبرة الشركة بالأسواق الدولية ،ويساعدها على زيادة الكفاءة الادارة في ميدان الأعمال الدولية أيضا.

---

[1]-بديع جميل قدو ،التسويق الدولي ،دار المسيرة للنشر و التوزيع،2008،ص 176.

[2]-قدي عبد المجيد و صاف سعيدي،اليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر،مجلة العلوم الانسانية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،العدد،جوان 2002،ص 2

[3]-غول فرحات،تسويق الدولي،دار الخلدونية،الجزائر،ط 1 ، 2000، ص 190

[4]-ا نظرا لينك العالمي،الموقع،htt//data.albankaldawil.org/indicator.EXP.GNFS.ZS

تاريخ الزيارة 2019/02/14

شكل رقم (1-1) التصدير المباشر

البلد الأصلي البلد الأجنبي

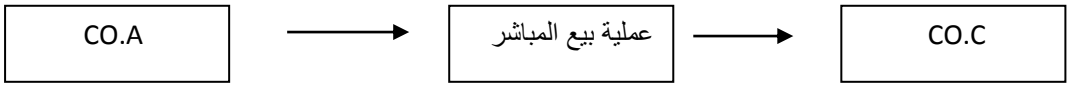

المصدر: السعيدي خالدي وآخرون، إجراءات التصدير وأثرها على منتجات الفلاحية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادي، جامعة مه لخضر 2016، ص23

- **التصدير الغير مباشرIndirect Export:** يتطلب وجود صلة مباشرة بين الشركة المنتجة والشركة المصدرة في نفس الوقت، والشركة المستفيدة خارج البلد الأصلي للشركة المصدرة.

فالتصدير المباشر هو الذي يكتفي بتوصيل السلع الى الموانئ و مطارات للشحن عن طريق المصدر وبنك المصدر الى المستورد وبنك المستورد ،اما التصدير غير المباشر يكون عن طريق وكلاء التوزيع و الشركات المتعددة الجنسيات و المشروعات.[1]

المشتركة،وفروع شركة متعددة الجنسيات و عمليات البناء و التشغيل و التملك والتحويل الصفقات المتكافئة وغيرها من صيغ ادارة الاعمال الدولية مثل عقود الادارة ،الائتمان الاجنبي المباشر غير المباشر.[2]

[1]–فريد النجار،المرجع السابق،ص 15

[2]–بديع جمال قدو،المرجع السابق، ص 52

شكل رقم(2-1)التصدير غير المباشر

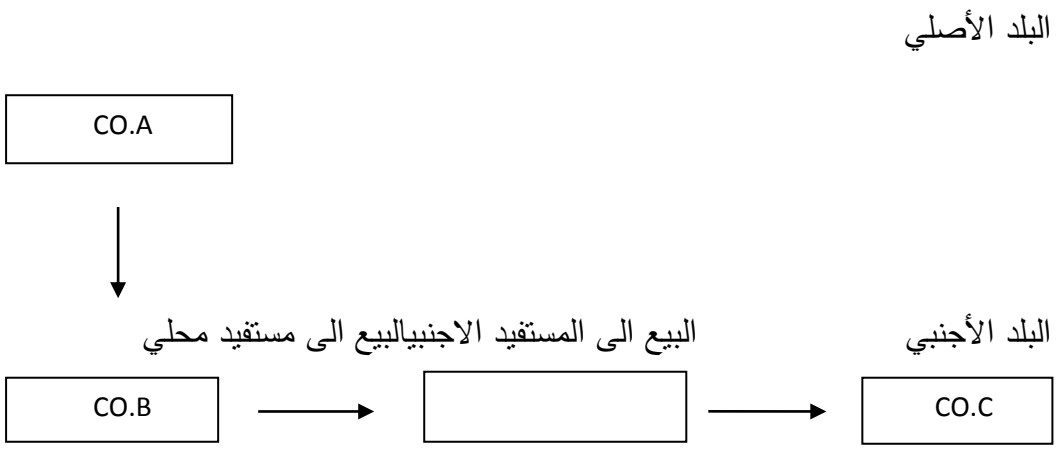

المصدر السعيد خالدي وآخرون،إجراءات التصدير وأثرها على منتجات الفلاحية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ص23

2. أهمية التصدير

يتمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية فالمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما اعتبر طريقة ناجحة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة.

فأهميته كذلك مرتبط بحجم الانتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات و الشركات الى مضاعفة الانتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق[1].

والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وهذا مابين العلاقة التبادلية و المتداخلة بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو الدخل و لهذا يجب ان تعتبر الصادرات و تنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهاته الدول،وكما تساهم الصادرات وكذا الطاقة الانتاجية للدولة في زيادة الدخل القومي في هذه الدول [2].

ولصادرات أهمية أخرى وتبرز فيما يلي:

[1] -نعيمي فوزي،و فراس عبد الحكيم،التجارة الدولية دروس في قانون الأعمال الدولية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999،ص 67.

[2]-محمد عيد المنعم عفر و احمد مصطفى فريد،الاقتصاد الدولي،المؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،1999،ص98.

- ✓ التصدير هو الامتداد الطبيعي للتوسع في مشروعات الإنتاج ، و إلا فان السوق المحلي المحدود ، ستقف حائلا دون استمرار هذا التوسع.
- ✓ التصدير هو المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من فائض في طاقات الإنتاج وفي المخزون نتيجة لمعوقات التسويق المحلي.
- ✓ أن تنويع الصادرات فضلا عن كونه هدفا بجد ذاته يزيد من تنوع مصادر الدخل الوطني ويدعم الميزان التجاري ويجلب العملات الأجنبية ويزيد من فرص تشغيل العمالة الوطنية.
- ✓ تزداد ضرورة التصدير مع كون المشروعات الوطنية تعتمد إلى حد كبير على استيراد الخامات والمواد والمعدات

من الخارج وهذا الاستيراد ينبغي أن يقابله تصدير للمنتجات لتعويض آثار التمويل بالعملات القابلة لتحويل.

- ✓ مواجهة ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في استحواذ على أكبر نصيب في حجم التجارة الدولية.
- ✓ مواجهة التطورات التي شهدتها الأسواق المحلية والعالمية والمنافسة بين الدول المتقدمة وسعي الشركات المتزايد لفتح المزيد من الأسواق الخارجية لتستطيع الصمود في وجه المنافسة القوية.
- ✓ ينظر دائما للتصدير على أنه قاطرة النمو الاقتصادي.[1]
- ✓ جذب الاستثمار محلي و أجنبي.
- ✓ اصلاح العجز في ميزان المدفوعات.
- ✓ خلق فرص عمل جديدة .
- ✓ هو المصدر الرئيسي للنقد الاجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة اخرى .[2]

[1]–. سهام شتحونة وآخرون،تسويق الدولي كرهان لتنمية الصادرات المنتجات الزراعية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجامعة حمى لخضر،الوادي،2016–2017 ،ص9

[2] –أماني طلعت حسن القيسي،تقييم اداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام المؤشرات التجارة الخارجية(2000–2014)،كلية التجارة ماجستير اقتصاديات التنمية،جامعة الاسلامية ،غزة ،2016 ،ص40

المطلب الثاني: أنواع الصادرات وأهم مؤشراتها

1. أنواع الصادرات

تنقسم الصادرات الى أربع أنواع كالتالي:

- **الصادرات المنظورة** :و هي صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر حدود جمركية تحت نظر السلطة الجمركية ،و تنتقل من المقيمين من دولة ما الى مقيمين في الخارج ،و يمكن للسلطات الجمركية معاينتها و احصائها ،مثل (سيارات ،سكر ،قمح).
- **الصادرات غير المنظورة** :وهي صادرات خدمات و تشمل المواصلات والاتصالات والسياحة والإقامة خارج الدولة وإيرادات استثمارية ويلاحظ ان جمع بيانات صادرات الخدمات أصعب بكثير من جميع بيانات صادرات السلع.[1]
- **الصادرات المؤقتة**:وهي تلك البضائع أو الأموال التى يتم تصديرها الى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها من جملتها.

المنتجات التي يراد تقديمهافي المعارض والمؤشرات والصالوناتالدولية.

مواد اجهزة وآلات اشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج او في إطار عقود مقاولة من الباطن.

ارسال اجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

- 4.**الصادرات النهائية**:وهي تلك السلع الخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه والتزامات التعاقدية مع المستورد.[2]

2. مؤشرات الصادرات

سنتعرض في هذا العنصر الى أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات باعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة، باعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية للدولة من جهة أخرى،ومن بين هذه المؤشرات مايلي:

[1] –بكري كامل،الاقتصاد الدولي (التجارة و التمويل)،مصر،الدار الجامعية الجديدة،2003،ص 282

[2] –هاني حامد مضمور،التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع،ط4 ،الأردن ،2007،ص52

1-نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة: وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من انتاجها للتصدير كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج،وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، اندماجا كبيرا غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج، فقد ترتفع هذه النسبة ايضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الاجنبي الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة انتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات، وثمةاحتياط اخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات وبخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعا اولية ام سلعا صناعية، لكن هذا الامر سيأخذ في الحسبان من خلال المؤشر الخاص بالتركيز السلعي للصادرات الذي سنتطرق اليه فيما بعد.

2-نسبة تغطية الصادرات للواردات:وذلك باعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها ،او بارتفاع نسبة الواردات وحدها ،وإنما يجب ان يضاف إلى هذا وذاك عامل اخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات ،او مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات ،حتى لا تضطر للاستدانة والوقوع في تبعية الديون الاجنبية ،وربما يكون من المناسب في بعض الظروف ايجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية ،أي إلى جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلعة الرأسمالية ،وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير وكذالك على سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير .[1]

3-درجة التركيز السلعي للصادرات :ونقصد به مدى غلبة الوزن النسبي للسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية إلى جملة صادرات ،عندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة ،وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد احمالات تبعيتها للخارج ،أو من المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الاولية و السلع الصناعية ،فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الاولية ،بينما قد لا يدعو ارتفاع السلع الصناعية في الصادرات للخطر ،ويعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشراتالأخرى التي أعدها"الانكتاد" ،و

[1] -ابراهيم العيسوي،فياس تبعية في الوطن العربي ،مركز دراسات العربية بيروت ،لبنان ، ط1 ،نوفمبر1989،ص43-44

من بينها مؤشر تنوع الصادرات،والذي يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية،وتتراوح قيمته بين الصفر و الواحد الصحيح ،ويقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات.

4-النسبة التي تخصص للتصدير من الانتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلى سواء الاعتراض الاستهلاك النهائي أو الأغراض التصنيع، ويعتبر هذا، المؤشر من المؤشرات ذات أهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الانتاج ونمط الاستهلاك ،فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي و انما تكون امتداد طبيعيا له.

5-مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو على عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته ،وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي :

- ✓ النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعينة.
- ✓ النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعينة.
- ✓ النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعينة .[1]

المطلب الثالث:دوافع ومحددات الصادرات

1. **دوافـــــع الصـــــادرات:**ويمكن تحديد دوافع التصدير في العناصر التالية :
   - تشجيع إدارة المؤسسة على ممارسة نشاط التصدير.
   - تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الاسواق الخارجية.
   - الافادة من التسويق منتج وحيد و تكنولوجيا متميزة في إنتاجه و تشغيله.
   - تنويع مخاطر الدخول الى أسواق الخارجية.
   - تصريف خارجي لسلع موسمية للإنتاج و استخدام.

[1] -أحمد عبد الرحمان يسري،المرجع السابق،205

- تشغيل طاقات وموارد فائضة و معطلة.
- تغيير وكلاء المؤسسة في الاسواق الخارجية و القرب من الزبائن.
- صغر السوق المحلية و عدم قدرتها على استيعاب السلع المنتجة محليا.
- ركود الطلب في السوق المحلية و اقدام المؤسسة على ايجاد منافذ خارجية لتصريف منتجاتها.

كما أن هناك دوافع أخرى تشجع المؤسسة على التصدير أهمه:

- توفر خبرات و معارف لدى المؤسسة في نشاط التصدير و ممارسته.
- اكتساب القدرة على تحمل المخاطر الخارجية أكثر من المخاطر الداخلية.
- اكتساب المؤسسة لخصائص الشركات متعددة الجنسيات.
- تطوير الإنتاج و طرقه استجابة البيئة الخارجية.

كما ان هناك هدف قومي للتصدير يهم الدول النامية و المتقدمة بصفة عامة يمكن تقسيم هذه الدافع حسب سلوك الاستجابة الى عوامل ساحبة و عوامل دافعة بمعنى اخر شكل الاستجابة للدوافع سواء كان مصدرها بفعل العوامل البيئة الداخلية او بفعل العوامل البيئة الخارجية(السوق المحلي و السوق الأجنبي)، أو كلاهما معا.[1]

إن التمييز بين هذه العوامل مهم لأنه يحدد طبيعة اهمية اتخاذ قرار التصدير فيما إذا كانت المبادرة بالنشاطات الدولية نتيجة حاجة المؤسسة للتصدير أو انها قامت على اسس اختيارية من أجل التحسن و الحفاظ على ما هو موجود حاليا .[2]

جدول رقم (1-1): دوافع التصدير

العوامل الساحبة	العوامل الدافعة
-أهداف الربح والنمو	-اوامر الطلب الخارجية
-توفير المعلومات	-زيادة القدرة في الموارد
-اتجاهات المديرين	-القرب من الأسواق الدولية
-المزايا التسويقية	-زيادة حجم السوق المحلية

[1] – بديع جمال قدو ،المرجع سابق ،ص 52

[2]–هاني حامدالضمور،التسويق الدولي،دار وائل للنشر والتوزيع،ط4 ،2007،ص53

-توفر فرص التسويقية في الخارج -تفوق التكنولوجي	-ضغوط المنافسة -تدهور السوق المحلي

المصدر:هاني حامد الضمور،التسويق الدولي،دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الرابعة،2007،ص 53.

- ❖ عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل أي ان ايجاد قطاع التصديري يمكن أن يشكل النواة الإستراتيجية لتنمية اشمل .[1]
- ❖ نمو طلب في السوق الاجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه ،وهو عامل مهم لاقتحام السوق التجارية

وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة:

- عوامل تجارية :تتمثل في تشبع السوق ،و ركود السوق،موسمية تختص المؤسسة.
- عوامل مالية:تتمثل في البحث عن غلة الحجم و استرجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات و تخفيض تكاليف الانتاج و تخفيض الخطر من خلال التدويل و التواجد في عدة أسواق دولية .
- عوامل بيئية:تتمثل في الطلب تلقائي من الزبائن الأجانب و تغير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود و كذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لامتلاكه الخبرة و القدرة على تحمل المخاطر .[2]

2. محددات الصادرات

رغم أهمية التصدير للبلد إلا أن هذا النشاط لا تخلو ممارسته من محددات عند بدأ التصدير مايلي:

- عدم كفاية الممولين والمعلومات المطلوبة عن فرص التصدير.
- قلة الاتصالات الخارجية والالتزامات التصديرية.
- محدودية رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التصدير.
- محدودية الطاقة الإنتاجية وقنوات التوزيع الخارجي.
- ارتفاع تكاليف التصدير والتعرض للمخاطر التجارية والسياسية.

أما المحددات التى تواجهها المؤسسة أثناء عملة التصدير أهمها:

- بعد الأسواق الخارجية عن مركز المؤسسة وإتخاد القرارات

---

[2]--علي إبراهيم لخضر،إدارةالأعمال الدولية ،دار رسلان لطباعة ونشر والتوزيع،سوريا،2007،ص 336-337

- تعدد وتنوع وشدة المنافسة الخارجية .
- تباين استخدامات السلع في الأسواق الخارجية والخصائص المطلوبة فيها.
- مواجهة الفرو قات الثقافية واللغات في الأسواق الخارجية.
- تعقد خدمات الشحن وارتفاع تكاليف ايصال السلع الى الاسواق الخارجية.

وهناك العديد من العوامل التي يمكنها أن تدفع بالتصدير أن تقف عائقا في تطور حجمها ومن بين هذه العوامل أو المحددات تتناول ما يلي[1]:

أ- المحددات الداخلية:

1-طبيعة الهيكل الاقتصادي:يعتبر من أهم المحددات لحجم الصادرات ،ويظهر ذلك إذا ما قارنا صادرات الدول النامية بمثيلها في الدول المتقدمة حيث استغلال المارد المتاحة في الدول النامية لتموين صناعتها و جعلها أسواقا لتصدير منتجاتها خاصة الصناعية منها دون إعطاء دعم لهذه الدول النامية لتطوير القطاع الصناعي بها ،بل عملت هذه الدول الاستعمارية على جعل اقتصاديات مستعمراتها ذات تبعية دائمة لها ،حيث تختص الدول النامية في الانتاج الأولي من زراعة...الخ ،والذي.

ساهم في بعث الفقر و التأخر في الفن الانتاجي وكذا انتشار ظاهرة البطالة وقد انحصرت الصادرات بصورة أساسية في المنتجات الأولية ،وبالتالي بروز ازدواجية اقتصادية

2-الانفجار السكاني :إن نمو الصادرات يتأثر بشكل سلبي بالنمو السكاني الكبير و هو أمر تتميز به معظم الدول النامية حيث أن ظاهرة الانفجار السكاني تؤدي إلى امتصاص المتزايد للموارد الاقتصادية ،مما يحول دون تحقيق الفائض الموجه للتصدير.

3-اتجاه الاستثمار :إن توجيه الاستثمار يعتبر من المحددات الأساسية لحجم و هيكل الصادرات خاصة في الدول النامية لهذا استوجب وضع بدائل لتنمية الصادرات عند توزيع الاستثمار على مختلف الأنشطة الاقتصادية بالنظر الى ما تعانيه هذه الدول من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها بالإضافة الى إعطاء تقلبات اسعار صادرات المواد الأولية

[1] - -بديع جمال قدو،المرجع السابق،ص53-54

حجمها من الاهتمام في المدى القصير و هذا كله باعتبار أن التصدير هو المصدر الوحيد لتميل لمشروعات بالعملة الصعبة .

4-السياسة التجارية:إن الدفع بصادرات الدول النامية يستدعي تطوير الانتاج و تحسين جودته لمواجهة المنافسة الدولية وهذا يتحقق إلا في ظل سياسة تنموية متكاملة ومتناسقة ومبنية وفق إستراتيجية مستغلة لكل الموارد المتاحة بأفضل الطرق في هذا يمكن للسياسة التجارية المساهمة في تحسين معدلات التبادل بتطبيق أساليب تجارية تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني ،لكن بالتجارب مع السياسات التجارية المتقدمة لكي لا تصنع هذه الأخيرة عوائق أمام صادرات الدول النامية .[1]

ب- المحددات الخارجية:

1- أثر الطلب العالمي على الصادرات الدول النامية :من خلال دراسة الطلب العالمي ،يتبين أن هناك تباطؤ في زيادة هذا الطلب مما اثر سلبا على صادرات المواد الأولية ،وهذا يفسر بما يشهده العالم من بروز البدائل الصناعية المرتبطة بالسياسة الانتاجية في الدول المتقدمة ،و زيادة العراقيل التي تضعها هذه الاخيرة امام ما تستورده في الدول النامية وبالخصوص مع ظهور موجه التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة.

2- -أثر اتجاه شروط التبادل الدول على الدول النامية :ان معدل التبادل بالنسبة للدول المصدرة من طرف الدول النامية قد عرف تراجع ملحوظ نتيجة عوامل مرتبطة بالعرض و الطلب بفعل ما يلعبه التقدم التكنولوجي خاصة.

3-دور الحكومة :تتدخل الحكومة في الاقتصاد بأشكال مختلفة كالمشاركة و التخطيط والمراقبة والتشجيع أن الغاية من تصرفات الحكومة هو تشجيع عمليات التبادل التجاري الدولي و تسهيلها

[1] -السعيدي خالدي وآخرون ،إجراءات التصدير وأثرها على المنتجات الفلاحية دراسة حالة :منتوج البطاطا بالوادي،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماسترفي العلوم التجرية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة حمى لخضر ،الوادي،2017/2016 ،ص25

،وذلك من خلال الاتفاقياتالتي تعقدها مع حكومات الدول الاخرى وممارسة نشاطات التسويق الدولية التسهيلية.[1]

المطلب الرابع:مخاطر وعوامل نجاح عملية التصدير

1. مخاطر الصادرات

يقصد بأخطار التصدير تلك المخاطر التي يتعرض لها المصدر أثناء عملية التصديرية والتي تكون ناتج عن عوامل تجارية أو غير تجارية أو عوامل أخرى لا يمكن تصنيفها في الأولى ولا في الثانية،و سنتطرق الى أهم أخطار عملية التصديرية:

الأخطار التجارية :وهي تلك التي تكون مسببها المستورد لأوضاعه المالية و تؤدي الى عدم استلام المصدر لكامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها ومن بينها:

أ-إفلاس المستورد أو إعساره أو تصفيته:ويعني ذلك صدور حكم قضاء بالإفلاس المستورد ،أو إذا تقررت تصفيته جبرا مما يؤدي بالمستورد الى عدم دفع ديونه في المواعيد المتفق.

ب-الامتناع عن سداد ما استحق عليه للمصدر:و يعني ذلك عدم وفاء المستورد بما استحق عليه للمصدر أو عجز عن ذلك رغم قيام هذا الأخير بالوفاء بجميع التزاماته قبل المستورد

ج-رفض المشتري استلام البضاعة المشحونة:يعني ذلك امتناع عن استلام مستندات لبضاعة المشحونة رغم قيام المصدر بالوفاء بجميع التزاماته قبل المشتري [2].

الأخطار الغير التجارية (السياسية):ويقصد بها المخاطر التي تخرج عن ارادة المستورد والتي تكون مصدرها أو مسببها سلطات القطر المستورد ،أو سلطات قطر العبور ،أيضا تلك التي تكون نتيجة عن عجز مستورد عن الدفع بسبب عوامل سياسية،ومصطلح الأخطار كلية منها الداخلية كالثورة والحروب الأهلية تأميم والمصادرة والخارجية منها لإرهاب الدولي والحروب النووية،ام الأخطار الجزئية فيها أخطار

[1]-نور الهدى حداد وهاني الضمور،العوامل المحددة الاداء تصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير نفطية ،مجلة الدراسات الجامعة الاردنية ،العلوم الادارية،المجلد38،العدد2-2011،ص2

داخلية كالإضراب لانتقائي والتأميم لانتقائي ،الرقابة على الأسعار والخارجية تتمثل في الضغوط الدبلوماسية القيود على التجارة الدولية ،والمنافسة بين شركات المتعددة الجنسيات.[1]

2. عوامل نجاح عملية التصدير

باعتبار التصدير عملية حيوية و ضرورية في اقتصاديات دول العالم،فهو يحتاج و يرتبط بعوامل مختلفة لتشجيعه ودعمه،ويتعين على الدولة من خلال الخطة المنتهجة في سياستها اتجاه عملية التصدير الأخذ بعين اعتبار لمختلف هذه العوامل وذلك لتحقيق الاهداف المسطرة على المدى القصير والطويل ،ومن خلال هذا الفرع سنتطرق الى مختلف هذه العوامل كما يلي:

1-الموارد المتاحة و الجاهزة لنجاح عملية التصدير:وهذه العوامل متنوعة منها ما هو متعلق بموارد الوطنية،وأهم ما يمكن ادراجه في أنواع هذه الموارد هما أولا المقدرة في القيام بدراسات وأبحاث السوق و الوصول الى المعلومات المناسبة ،وثانيا اقتناء الموارد البشرية الماهرة و المتعلمة والمدربة أو المرخصة.

2-طرق و منهجية التسويق :وهناك بنود متعددة في هذا العامل ولكن أهمها عاملين الاول يتعلق بدراسات السوق والمقدرة للوصول الى المعلومات والاستنتاجات و التحليلات الصحيحة وهذا مرتبط بالعامل الاول ،و اما الثاني يتعلق بوجود قنوات التوزيع في الاسواق الخارجية،وقنوات التوزيع من أكثر العوامل حساسية و لكونها تؤثر مباشرة في عملية التصدير .

3-التزام الإدارة :التزام الإدارة المشرفة على التصدير وهو هام جدا ولكنه أهم و أكثر حساسية من البنود الثلاثة الاخرى لأنه يتصل بقدرة الشركة على التخطيط ووضع الاستراتجيات والخطط وتطبيق أنظمة توكيد الجودة والرقابة والتدقيق والمراجعة والإشراف و رسم الأطر الزمنية و تصميم مسار عملية التصدير من خلال الطرق العادية والحرجة وأهم مبدأ في هذا العامل هو مقدرة الادارة في وضع الأهداف والغايات المترابطة والمفصلة بعملية التصدير وبحيث تعكس كل سوق تصديري على حدى .

4-متطلبات جودة السلعة:ليس غريبا الربط بين المواصفات القياسية للسلعة أو الخدمة القابلة للتصدير مع عوامل التنافسية وهناك ثلاثة أسس تتحكم في جودة السلعة أو الخدمة ألا و هي:

[1] – –قدي عبد المجيد و اخرون ،اليات ضمان الائتمان و تنمية الصادرات حالة الجزائر،مجلة العلوم السياسة،جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثاني جوان 2002،ص 5-6.

-جودة السلعة من حيث النوع.

-جودة السلعة من حيث السعر.

-ومن حيث الكم والخدمة التي يقدمها المصدر قبل ومع وبعد البيع.

والعامل الرابع هنا يختلف عن العوامل الثلاث السابقة في أنه يتعلق بمقدرة الشركة أو المؤسسة في التعامل مع الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة.[1]

[1]-زير ريان،أثر الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر،الفترة(2014-2005)،مقدمة لنيل شهادة الماسترفي العلوم التجارية ،تخصص تجارة دولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة2015/2014 ،ص58-59

المبحث الثالث الخلفية التطبيقية للدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

من أجل إبراز القيمة المضافة لدراستنا هذه نحاول عرض مجموعة من الدراسات السابقة باللغة العربية كما يلي:

- مصطفى باكر، الأساليب الحديثة في تنمية الصادرات،(2006) حيث تهدف الى تبيان مختلف السياسيات والأساليب الحديثة المعتمدة في تنمية الصادرات و المستنبطة من تجارب دول نجحت في تنمية وتطوير صادراتها وحققت معدلات نمو مرتفعة مثل دول جنوب شرق أسيا حيث تأتي أهمية تطوير و تنمية قطاع صادرات ليس من ناحية الكم فحسب بل أيضا من ناحية نوعية وديناميكية و مقدرة البلد على تكوين وامتلاك ميزات تنافسية في سلع ديناميكية يزداد الطلب العالمي عليها.

- حمادة الطلاع، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي الفلسطيني دراسة قياسية خلال الفترة(1994-2014)، هدفت الدراسة الى قياس اثر الصادرات على النمو الاقتصادي حيث تعتبر الصادرات احد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي و اقتصاديات العالم الخارجي التي تقود الى تحسين الإنتاجية المحلية بالاعتماد على تكنولوجيا الحديثة و التي تساهم بدورها في زيادة الاستثمار و توفير العملة الصعبة و من اجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج القياسي و ذلك باستخدام نموذج متجه و قد توصلت الدراسة الى انه توجد علاقة سببية في المدى القصير و المدى الطويل بين الصادرات واتجاه الناتج المحلي الإجمالي ذات مستوى معنوي عند اقل من 0,05 و هيا علاقة طردية حيث ان زيادات الصادرات ب 1في المائة تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0,13 في المائة والصادرات تؤثر بقوة على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي .

- حاكمي بو حفص وقريبي ناصر الدين، تنويع الصادرات و دوره في دعم نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2012-2000)، حيث استخدمت المنهج الاستنباطي من خلال وصف وتحليل الدراسة والمنهج التحليلي الاستنتاجي وعلى المنهج القياسي بإجراء دراسة قياسية هدفت هذه الدراسة الى ان قدرة الجزائر على زيادة استثماراتها و من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي مرهون بمدى قدرتها على زيادة صادرتها ولا لايتم ذلك إلا بتنويع القطاع التصديري والاهتمام بقطاع الصناعة وقطاعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية وذلك بالاعتماد على قطاع المحروقات كقطاع قائد .

– البغدادي، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا للفترة (1980–2007)، وقد أظهرت نتائج الدراسة انه يوجد علاقة سببية في الاتجاهين في الزمن الطويل بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي وعليه فإن سياسة ترويج الصادرات تساهم في النمو الاقتصادي في ليبيا.

– التجاني بن سالم، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية سنة (2016_2017) وشملت هذه الدراسة دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي.

تهدف هذه الدراسة الى صياغة وتقدير نموذج قياسي يشرح العلاقة بنسبة الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر ،وقد تمت هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة (1970_2014) وقد اعتمدت هذه المدة نظرا لان التقنية المستعملة تتطلب طول فترة.

ولهذا تم الاعتماد على المنهجين الوصفي التحليلي وكذا المنهج الإحصائي الوصفي لاستعراض واقع الصادرات على النمو في الاقتصاد ودراسة الجوانب المتعلقة بتطور الصادرات حلال الفترة المعطاة وهذا بالاستعانة بالبرامج الإحصائية التالية: (Eviews و Excel)

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن للتصدير مكانة بالغة الأهمية في اقتصاد أي دولة وترجع هذه الأهمية إلى دوره في تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

– لجمال قاسم حسن، قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون للدول الخليج، جوان 2017.

تهدف هذه الورقة الى دراسة اثر المؤشرات التنافسية غير السعرية "مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة(1995_2014)، كما تهدف الى تسليط الضوء على هيكل التجارة البينية غير النفطية واستعراض أهم المنتجات السلعية غير النفطية ودرجة تنوعها وحيث قام العديد من الباحثين بإجراء دراسة متخصصة باستخدام منهجية السلاسل الزمنية المقطعية لقياس اثر بعض المؤشرات التنافسية على النمو الاقتصادي كمؤشر الانفتاح التجاري تبين للباحث أن تحرير التجارة الخارجية له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي

– مصعب معتصم سعيد أرباب، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، واقع الصادرات السودانية غير البترولية (2005_2015)، 2017.

الدراسة تناولت الورقة واقع الصادرات السودانية غير البترولية للفترة من 2005 الى 2015 من حيث حجمها ومساهمتها في الصادرات السودانية وإبراز المشاكل المتعلقة بأدائها ،تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك تدني في حجم وعائدات الصادرات غير البترولية وتذبذب حجم الصادرات من سنة الى أخرى.

اتبعت هذه الورقة المنهج التحليلي الوصفي لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر الثانوية كما توصلت الورقة الى وجود تذبذب في قيمة الصادرات غير البترولية خلال الفترة المذكورة بسبب تذبذب الأسعار العالمية وعدم جدوى السياسات الاقتصادية القائمة لمعالجة شكل الصادرات.

– بوقنش وسيلة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة – الجزائر، تناولت دراسة بعنوان اقتصاد ما بعد النفط، الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي،2017.

تهدف هذه الدراسة الى تطرف الى واقع التنويع الاقتصادي في الإمارات من خلال الوقوف على مختلف الانجازات المحققة وآفاقها المستقبلية وكذا تقييم سياسة دولة الإمارات الرامية الى تنويع اقتصادها ولتقليل من الاعتماد على النفط.

وقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى أن التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعتمد هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2015 وكذا رؤيا مستقبلية الى سنوات مستقبلية الى 2021 و2030.

– ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد ،2،ماي2011.

حيث أراد الباحث من خلال هذه الدراسة تباين دور تنويع مصادر الدخل الوطني لرفع النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة الإرادات الحكومية الفعلية من إرادات نفطية وكذا ارتفاع نسبة الصادرات السلعية من الصادرات النفطية.

وقد توصل الباحث الى أن بالرغم من تزايد درجة التنويع الاقتصادي لم يصاحب ذلك تنويع في الإرادات الحكومية والصادرات.

– كريم محمد قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية لفترة (1980_2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد2، 2016

تتمحور إشكالية الدراسة في معرفة درجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على المورد النفطي كمصدر أولي وما هي حدود ومستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر.

أفادت نتائج الدراسة المعتمدة على تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي بالجزائر بالفترة (1980_2014) بضعف درجة التنويع بأبعاده المختلفة التي حصلت في الاقتصاد الجزائري واستمرار اعتماده على النفط وإيراداته وصادراته وعليه فإن تنويع القاعدة الاقتصادية المعتمدة على مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي لابد وان يواكبه تحقيق أهداف أخرى.

المطلب الثاني:الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

من أجل إبراز القيمة المضافة لدراستنا هذه نحاول عرض مجموعة من الدراسات السابقة باللغة الأجنبية كما يلي:

– دراسة فندلي وكروجر، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لأربع دول آسيوية (1985–1984).

قاما بدراسة كل من الدول: هونكونغ ،كوريا الجنوبية ،سنغافورة و تايوان حيث تم استخدام معامل ارتباط الرتب وخلصت الدراسة الى ان هناك علاقة موجبة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

– رام، اثر الصادرات على النمو الاقتصادي ل88 بلدا، 1987.

حيث قام بقياس أثر الصادرات في البلدان الأقل نموا خلال فترتين زمنيتين مختلفتين (1962–1972) و(1973–1982) وذلك باستخدام السلاسل الزمنية والمقطع العرضي وخلصت الدراسة الى وجود علاقة معنوية موجبة بين أداء الصادرات والنمو الاقتصادي لمعظم البلدان التي كانت قيد الدراسة.

– بلاسا (1971) حاول بلاسا وغيره من الاقتصاديين معرفة درجة الترابط بين التجارة والنمو وأظهرت الدراسات ان نمو الصادرات كان ذا نمو كبير مع الناتج المحلي الإجمالي وبينت الدراسة ان البلدان التي تنمو بسرعة تميل الى تصدير المزيد من السلع ،وان زيادة الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد.

المطلب الثالث: الفروق

الفرق بين الدراسات السابقة ودراستها للموضوع:

- لم تكن هناك دراسات سابقة تربط بين متغيرات الدراسة وكل الدراسات المستعان بها كانت حول احد جوانب الموضوع حيث تناول الدراسات السابقة الصادرات غير النفطية وأشادت جميع الدراسات على التقليل من الاعتماد على النفط وتنويع الصادرات بينما دراستنا شملت جميع الصادرات السلعية المتنوعة النفطية وغير النفطية.
- أيضا كانت فتره هذه الدراسات للمواضيع لسنوات قديمة وقد تناولت هذا الموضوع بطرق مختلفة ببرز العديد من الأثر الايجابي الصادرات على النمو الاقتصادي للدول العربية أو بالأحرى فحص اثر التجارة الخارجية للدول العربية و مؤشراتها في التحليل القياسي المتاح أما دراستنا فقد كانت في فترة حديثة وقد تناولت الموضوع بطرق تميزت عن الدراسة السابقة فيها فقد قمنا بدراسة ألتجاره الخارجية للدول العربية من خلال العديد من المؤشرات خلال الفترة 2008 2017 وقد وظفنا الطريقة القياسية الملائمة وبما يلائم حجم البيانات خلال الفترة، وهي تسعى للوصول لنتائج جديدة تساعد على إرساء وتوجيه عدد من السياسات تدفع بالتجارة الخارجية نحو مساهمة فاعلة في النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

- من خلال ما تطرقنا إليه في هذا يمكننا القول أن لتصدير مكانة بالغة الأهمية في اقتصاد أي دولة، بحيث تعتبر عملية تنمية الصادرات وتنويعها عملية مصيرية لأي دولة لأنها تتيح لها الفرصة في زيادة معدلات نمو اقتصادها، و توفير فرص العمل، واستغلال مواردها الاستغلال الأمثل، كما تعد عملية تنمية الصادرات من العوامل المهمة في تدعيم ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن الخارجي.

الفصل الثاني

واقع وتطور مؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية دراسة الحالة (2017-2008)

تمهيد

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في اقتصادات الدول العربية، وخصوصا الدول الرئيسية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، فقد أتاحت عوائد صادرات الوقود المعدني المجال أمام معظم هذه الدول لتحقيق ظفره في التنمية الاقتصادية شملت قطاعات عديدة، على الرغم من الأداء المتميزة للتجارة الخارجية العربية، إلا أن حصتها في الصادرات غير النفطية بقيت متواضعة على الصعيد العالمي.

بحيث غالبية الدول العربية سعت على تحقيق وتنمية تجارتها العربية الإجمالية وجعلتها الهدف الأساسي والأسمى لتحقيقه في ظل التطورات المتسارعة للتجارة سواء بتأثير استحقاقات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو ظهور تكتلات هذا، جعل التجارة العربية ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد.

يكتسب قياس مؤشرات التنافسية السلعية العربية في الأسواق العالمية أهمية خاصة للتعرف على الوضع التنافسي للصادرات العربية على الصعيد العالمي حيث يحرص صندوق النقد العربي على إصدار نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية.

المبحث الأول واقع الصادرات العربية

لقد زاد الاهتمام بالعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو بعد تسريع إزالة القيود على الحركة التجارية، فزيادة الصادرات من شانها تعظيم من نمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك خفض الواردات.

المطلب الأول: تطور التجارة العربية وتنافسيتها

أولا: تطور حجم التجارة العربية الإجمالية

جدول (1-2): حجم التجارة العربية الإجمالية

التجارة العربية الخارجية الإجمالية القيمة بالمليار دولار										
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات العربية	1,067,8	726,1	904,5	1,195,8	1,310,5	1,319,2	1,229,6	832,5	796,4	955,5
الواردات العربية	674,4	613,8	667,1	752,6	815,9	875,6	910,5	852,0	794,4	808,1

المصادر: - الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017

- صندوق النقد الدولي اتجاهات التجارة الخارجية جوان 2017

ارتفعت قيمة التجارة الإجمالية للدول العربية كمجموعة في عام 2008 حيث زادت الصادرات بنسبة 32,5 في المئة لتبلغ حوالي 1,050 مليار دولار في عام 2008 مقارنة مع حوالي 792 مليار دولار في عام 2007 ، ويلاحظ أنّ قيمة الصادرات قد تضاعف خلال الخمس سنوات الماضية للفترة (2004-2008).

أما بخصوص سنة 2017 فقد ارتفعت قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة بلغت نحو 21,6 في المئة بفضل تحسن أسعار النفط العالمية لتبلغ قيمتها 955,5 مليار دولار مقارنة مع نحو 785،6 مليار دولار في عام 2016.

ثانيا: تطور معدل نمو التجارة الخارجية:

شهدت الصادرات العربية الإجمالية تراجعا بنحو 3.9 بالمئة خلال الفترة (2010-2016) لتصل إلى نحو 796 مليار دولار في عام 2016، يعود ذلك إلى تأثر الصادرات بالتغيرات في أسعار النفط في الأسواق العالمية. الجدول رقم:(1-2).

جدول (2-2): معدل نمو التجارة الخارجية

	معدل التغير السنوي بالنسبة المئوية									
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات العربية	32,3	-32	25,2	30,6	8,7	0,2	6,6	-32,1	-7	21,6
الواردات العربية	25,8	-9,0	8,7	12,8	8,0	7,3	0'4	-6,4	-6,8	1,7

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على

- **الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017**
- **صندوق النقد الدولي اتجاهات التجارة الخارجية جوان 2017**

تجدر الإشارة أن قيمة الصادرات العربية الاجمالية ارتفعت خلال الفترة 2010-2016 بنحو 6.9 بالمئة لتبغ حوالي 385 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة ب 258 مليار دولار خلال عام 2010.

أما على صعيد الواردات العربية الاجمالية قد ارتفعت بنحو 3.4 بالمئة خلال 2010-2016 لتبلغ نحو 796 مليار دولار خلال عام2016 مقارنة مع 651 مليار دولار محققة خلال عام2010.

ثالثا: تطور الصادرات العربية حسب الدول:

جدول (3-2): الصادرات العربية حسب الدول

الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الدول ع	1,070,629	722331	9044966	1213705	8137721	1391227	1244605	853485	785632	955494
الأردن	62496	50481	59476	6778	6699	6777	7282	6767	6201	6353
الإمارات	2392127	1918024	2122911	281640	300162	325376	343063	300477	298625	359544
البحرين	174912	120519	136471	19650	19768	25602	23498	16540	12785	15376
تونس	192030	144280	164170	17822	16998	17044	16709	14069	14533	14240
الجزائر	781136	450782	572180	72874	71662	64320	59973	34390	29087	34925
جيبوتي	76	113	102,8	101	117	141	121	126	124	156
السعودية	3134620	1922960	2511430	364699	388400	375873	342433	203550	183579	221835
السودان	116705	82571	114043	10193	4066	4790	4454	3169	3094	4061
سوريا	152215	104567	119290	10501	----	----	----	----	----	-----
الصومال	4279	4430	456,7	596	684	605	634			
العراق	631448	392592	509651	79681	94209	89768	83981	440	418	430
عمان	377191	276515	351580	47092	52138	56614	53550	43442	28360	57559
فلسطين	----	-----	----	------	-----	1134	1384	35672	27536	29441
قطر	595925	483062	720541	112908	131583	133336	126702	77294	71111	83555
ج القمر	30,6	27,8	21,6	38	38	58	34	24	37	31
الكويت	870390	516870	669270	99621	116214	144095	100660	54089	46260	54916
لبنان	34794	34855	39206	4267	4483	3936	3313	2952	2977	2844
ليبيا	621185	272567	463100	17540	51899	3314	17041	12902	10449	9410
مصر	298490	230893	250242	32346	31084	30945	26724	73760	70337	66191
المغرب	201382	139728	176760	20402	21475	21932	23665	38408	42366	4512
موريتانيا	17859	13592	20934	2756	2644	2693	2451	2053	2094	2256
اليمن	76042	62615	37901	9117	7808	8136	9571	8900	8873	7100

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على

- الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017
- صندوق النقد الدولي اتجاهات التجارة الخارجية جوان 2017

رابعا: تطور الهيكل السلعي للصادرات العربية

يعتبر الوقود المعدني أهم الصادرات العربية السلعية بالرغم من تراجع أهميته النسبية منذ عام 2013، نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. فقد تراجعت صادرات الوقود المعدني بنحو 6.25 في المائة خلال الفترة 2013-2016، لتبلغ حصته 6.51 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية العربية.

جدول (4-2): الهيكل السلعي للصادرات العربية

السلعة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السلع الزراعية	2.9	3.1	3.8	3.7	4.9	5.2	4.9	4.7	7.8	7.7
الوقود والمعادن	78	78.5	71.9	73.6	76.5	73.7	69.6	62.2	58.7	60.1
المصنوعات	12.5	16.4	19.5	18	15.9	19.8	25.1	26.2	30.5	30.5
المواد الكيميائية	7.3	4.4	6	6.1	6	7.8	13.8	12.4	10.8	9.8
مصنوعات أساسية	3	4.3	4.9	4.9	3.8	5.8	4.3	4.8	5.8	5.9
الآلات ومعدات النقل	3.2	4.5	5.3	7.4	3.1	3.5	4.5	5.6	7.1	6.9
مصنوعات متنوعة أخرى	2.5	3.2	3.2	2.4	3	2.6	2.4	6.4	7	7.9
سلع غير مصنفة	6.6	9.6	4.8	4.6	2.7	1.7	0.4	4	2.4	2

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على

- الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017
- صندوق النقد الدولي اتجاهات التجارة الخارجية جوان 2017

من تحليل الجدول رقم (2-4) تبينت لنا القيمة الإجمالية للصادرات خلال الفترة (2008_2017) بخصوص الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية فلم يحدث فيه تغيير يذكر فمازال الوقود المعدني يتبوأ المرتبة الأولى في هيكل الصادرات مستحوذا على ثلاث أرباع قيمة الصادرات العربية وقد جاءت بعده المصنوعات والآلات ومعدات النقل والمنتجات الكيماوية.

أما فيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الإجمالية في عام 2008 في جانب الصادرات فقد تزايدت أهمية كل من الوقود المعدني الذي يشكل نحو 78 في المئة من الصادرات

الإجمالية العربية، وكذا المنتجات الكيماوية بينما تراجعت أهمية المصنوعات والأغذية والمشروبات في الصادرات الإجمالية.

أما فيما يخص تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الإجمالية لعام 2017 فمازالت تستأثر فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية بلغت حوالي 60.1 في المئة مع ثبات في نسب القطاعات الأخرى رغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات العربية.

المطلب الثاني: مؤشرات تنافسية التجارة العربية خلال الفترة (2010-2016):

مؤشرات تنافسية التجارة العربية الخارجية مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية (2010_2016).

أولا: مؤشر التركز (Concentration Index):

ويعرف بمؤشر هيرشمان-هيرفيندال (HHI Hirschman-Herfindahl) ويستخدم القياس درجة التركز السلعي لإجمالي الصادرات كما يستخدم كذلك في دراسات المنافسة السوقية للتعرف على مدى سيطرة عدد محدود من الشركات على سوق ما. يحسب في هذا السياق كمجموع مربعات حصة كل منتج (أو مجموعة سلعية) في إجمالي الصادرات، يعطي المؤشر.

وفيما يتعلق بمؤشر التركز فقد انخفض (أي تحسن) هذا المؤشر لعام 2010 مقارنة بعام 2007 في 14 دولة عربية هي الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، سوريا، السعودية، عمان، قطر، جزر القمر، لبنان، ليبيا، مصر، اليمن إلا أن خمس دول عربية أخرى هي الأردن، العراق، الكويت، السودان، موريتانيا ارتفع فيها مؤشر الصادرات.

$$Hj = \frac{\sqrt{\sum (Xi - x)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث أن Xi صادرات السلعة (i) و (x) صادرات إجمالي للدولة j و n عدد السلع تتراوح قيمة مؤشر التركز مابين 0-1 حيث أن 1 يعني تركّز تام

جدول (2-5): مؤشر التركز خلال الفترة (2010-2016)

الدول	الأردن		الإمارات		السعودية		الكويت		الجزائر		المغرب	
	2010	2016	2010	2016	2010	2016	2010	2016	2010	2016	2010	2016
مؤشر التركز	0.176	0.164	0.435	0.227	0.736	0.593	0.723	0.627	0.523	0.489	0.155	0.175

المصدر: - برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، الاونكتاد

- قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف 3,0 (تصنيف ثلاث أرقام)

شكل (1-2): مؤشر التركز خلال الفترة (2010-2016)

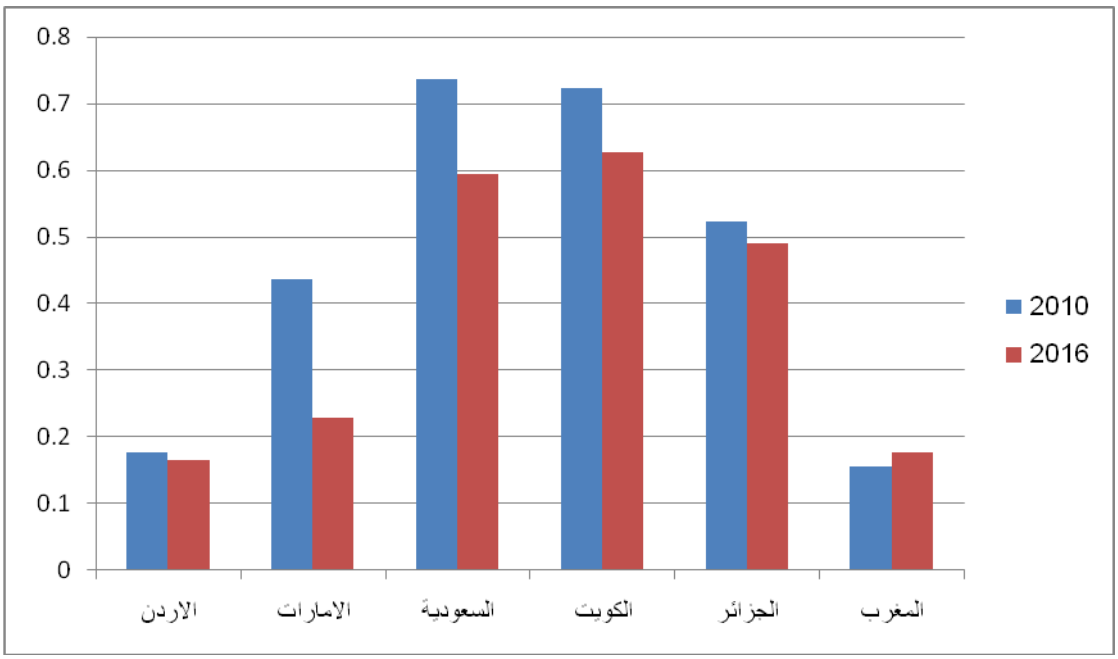

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ولاونكتاد (2016)

ثانيا: مؤشر التنوع (Diversification Index):

يقيس هذا المؤشر درجة اختلاف الأهمية النسبية الصادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

$$Sj=\frac{\sum_{i=1}|hij-hi|}{2}$$

حيث أن hij تمثل صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j.

hi تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم، تتراوح قيمة مؤشر التنوع مابين 0-1 ويقيس مدى اختلاف هيكل صادرات الدولة i ومتوسط العالم حيث 1 تعني اختلاف كبير.

جدول (6-2): مؤشر التنوع خلال الفترة (2010-2016)

الدول	الأردن		الإمارات		السعودية		الكويت		الجزائر		المغرب	
	2010	2016	2010	2016	2010	2016	2010	2016	2010	2016	2010	2016
مؤش التنوع	0,642	0,651	0,585	0,543	0,768	0,780	0,807	0,823	0,788	0,816	0,664	0,677

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة والاونكتاد (2016)

انخفض مؤشر التنوع للصادرات العربية لعام2010 مقارنة بعام 2007 وذلك بالنسبة لجميع الدول العربية باستثناء أربع دول هي الأردن ،جزر القمر، العراق،موريتانيا إلا أن مؤشر تنوع الصادرات في الإمارات وتونس اقترب من متوسط العالم مما يدل على زيادة تنوع الصادرات الوطنية لهاتين الدولتين مقارنة بالتنوع الحاصل في هيكل الصادرات العالمية وفي المقابل ارتفع مؤشر تنوع الصادرات خلال الفترة المقارنة ذاتها نسبة لكل من الأردن ،جزر القمر ،العراق وموريتانيا مما يدل على تباعد هيكل صادراتها عن هيكل الصادرات العالمية إلا أن هذا المؤشر تقريبي نظرا لأنه احتسب المجموعات السلعية على أساس رقمي من تصنيف النظام المنسق.

شكل (2-2): مؤشر التنوع خلال الفترة (2010-2016)

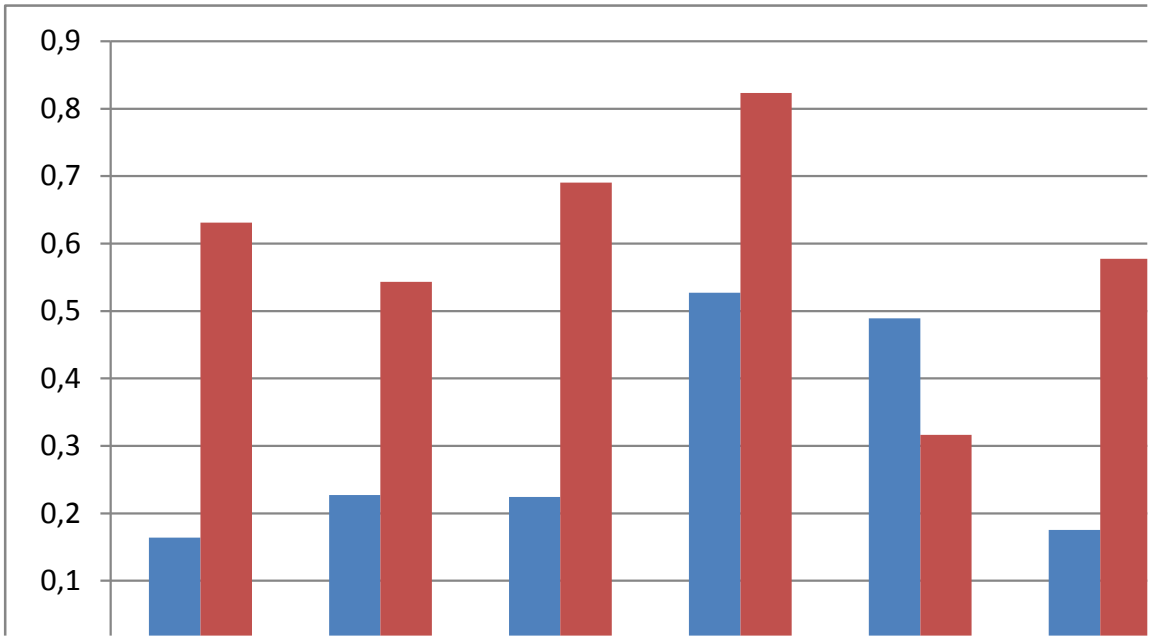

وفي جانب أخر يمكن استعراض تطورات التي طرأت على تنافسية الصادرات العربية للمجموعات السلعية وذلك من خلال استخدام المؤشر المركب لكفاءة التجارة لعام 2010 والاشمل لتقييم أداء وكفاءة الصادرات العربية في الأسواق العالمية ويتضمن هذا المؤشر ترتيبا للدول العربية المصدرة وذلك ضمن 184 دولة مصدرة لأهم الأصناف السلعية في الصادرات العالمية وهي المنتجات الزراعية و الأغذية المصنعة ،المنسوجات والغزل، المنتوجات الجلدية والمنتجات المعدنية والالكترونيات والملابس الجاهزة ،يشير تتبع تطور التنافسية سواء من حيث مؤشر التركز أو التنوع في الدول العربية لعام 2016 مقارنة ب2010 الى وجود اتجاه للتحسن على مدى الزمن.

المبحث الثانـــي: دراسة مؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية

تفيد عملية تحديد قيمة مؤشرات تنويع الصادرات في معرفة مكانة الدول العربية من جهة، ومن جهة أخرى في التطور الذي سجلته تلك الدول عبر الزمن، مما يحدد لكل دولة استراتيجياتها الملائمة،

المطلب الأول: حصة الصادرات النسبية من الصادرات ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة

في هذا الجزء سوق نقوم بدراسة كل من مؤشر حصة الصادرات النسبية من اجمالي صادرات العالم، وهذا إلى جانب قياس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة.

أولا: حصة الصادرات النسبية من الصادرات

تمثل حصة الصادرات البينية من الصادرات الاجمالية لكل دولة مدى تنوع صادراتها، وذلك من حيث مدى اندماجها في التكتلات الاقليمية، وكذلك مدى اندماجها في الصادرات الدولية، والجدول الموالي يحدد قيمة حصة الصادرات البينية من اجمالي الصادرات على النحو الآتـي:

الجدول رقم (7-2): الصادرات النسبية من الصادرات

	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي
2011	44.81	0.138	7.61	3.06	55.92
2012	45.23	0.132	9.92	3.15	23.57
2013	47.68	0.131	8.58	3.46	70.62

2014	46.27	0.130	6.50	3.26	75.19
2015	44.39	0.090	6.19	4.22	58.38
2016	41.63	0.068	6.14	5.49	56.13
2017	38.99	0.040	6.34	5.90	68.41

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، 2014، 2017.

من خلال الأرقام الوضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن كل من جيبوتي والامارات تحققان نسب عالية من حيث الاندماج في التكاملات المشتركة.

ثانيا: مؤشر الميزة النسبية الظاهرةRCA

تكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من1 وعموما فإن الدول ذات التنافسية العالية تمتاز بارتفاع عدد السلع ذات الميزة النسبية، في حين أن العلاقة بين مؤشر تركز الصادرات والميزة النسبية السلعية هي علاقة عكسية .فالدول التي لديها تركز في الصادرات تنخفض فيها المنتجات السلعية ذات الميزة النسبية الظاهرة، ويعرف المؤشر كما يلي:

$$RCA_{ij} = \frac{x_{ij} / X_i}{x_{wj} / X_w}$$

والجدول الموالي يوضح تعداد السلع التي تمثل ميزة نسبية ظاهرة في كل دولة

الجدول رقم (8-2): مؤشر الميزة النسبية الظاهرةRCA

	الإمارات	البحرين	تونس	الأردن	جيبوتي
2008	7	5	3	26	7
2009	7	6	2	27	6
2010	6	7	2	28	5
2011	6	7	3	30	6
2012	6	8	2	29	8
2013	6	6	4	29	6
2014	7	5	6	27	10
2015	6	7	4	30	8
2016	7	10	5	30	13
2017	**8**	9	3	28	14

- **المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على**
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات 2012، 2016، 2018.

من خلال الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن الأردن حقق أعلى عدد من حيث السلع التي ميزة نسبية على نحو أن الأردن يعتبر دولة غير نفطية، وحقق قفزة في المجال الصناعي.

المطلب الثاني: حصة الصادرات غير النفطية من اجمالي واردات العالم السلعية

يعتمد حساب كل مؤشر على مجموعة من المتغيرات الجزئية، وفيما يلي سوف نقوم بدراسة كل من مؤشر حصة الصادرات غير النفطية من اجمالي واردات العالم السلعي إلى جانب دراسة مؤشر تركز الصادرات.

أولا: حصة الصادرات غير النفطية من اجمالي واردات العالم السلعية وتركز الصادرات

يقيس المؤشر حصة صادرات الدولة من منتج معين إلى الأسواق العالمية من إجمالي واردات العالم من نفس المنتج، ويعرف مؤشر حصة السوق كما يلي:

$$MS = \frac{x_{ij}}{M_i}$$

حيث تشير **xij** إلى صادرات الدول **j**من السلعة **i** أما **Mi**فتشير إلى واردات السوق المستهدف من السلعة**i.**

الجدول رقم (9-2): الصادرات غير النفطية من اجمالي واردات العالم السلعية وتركز الصادرات

	الإمارات	البحرين	تونس	الأردن	جيبوتي
2011	0.859	1.284	0.109	0.048	1.917
2012	1.582	1.387	0.135	0.051	1.526
2013	1.803	1.296	0.111	0.046	1.641
2014	2.076	1.379	0.091	0.043	1.991
2015	2.479	1.894	0.076	0.043	2.101
2016	2.779	2.010	0.072	0.042	1.991
2017	1.545	2.010	0.074	0.044	1.807

المصدر من اعداد الطلبة بالعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات 2012، 2016، 2018.
- التقرير السنوي لمنظمة الأوبك، سنوات 2012، 2015، 2017.

تشير الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه أنه من بين الدول العربية التي تحقق جاذبية أكبر في صادراتها نجد الامارات العربية المتحدة والتي قدرة الحصتها الكبرى خلال فترة الدراسى ب 2.779، في حين تحتل البحرين المرتبة الثانية من بين الدول العربية الدرجة في الجدول أعلاه.

والشكل الموالي يوضح حصة الصادرات النفطية وغير النفطية لاجمالي الدول العربية:

الشكل رقم (3-2): الصادرات غير النفطية من اجمالي واردات العالم السلعية وتركز الصادرات

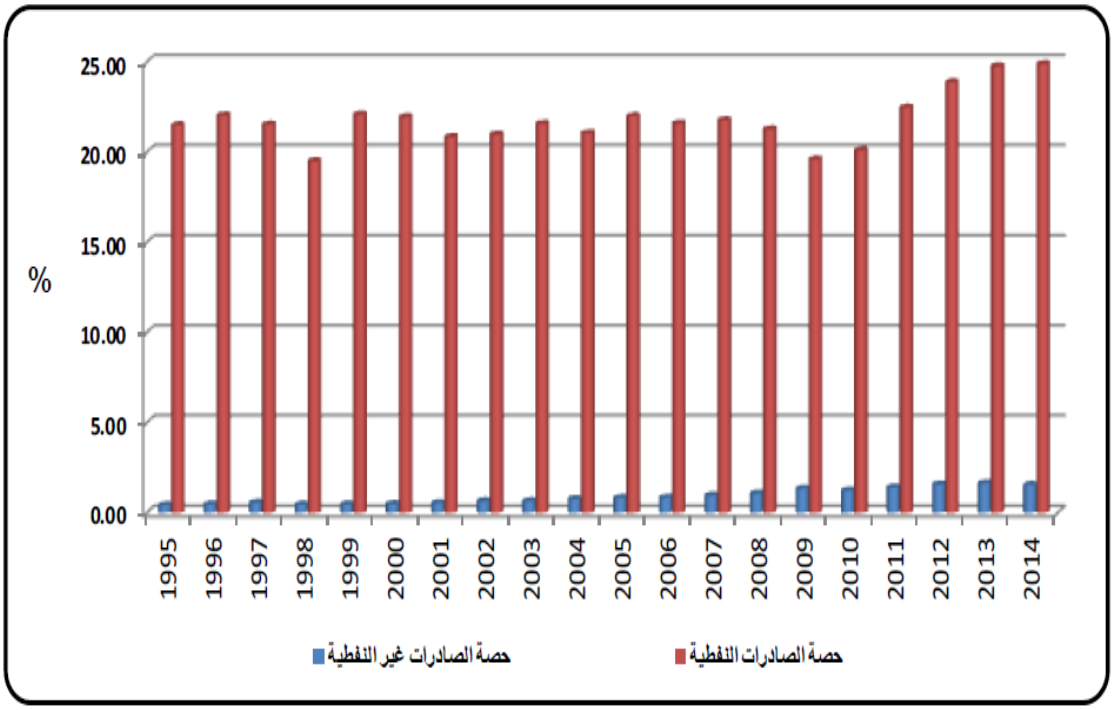

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات 2012، 2016، 2018.
- التقرير السنوي لمنظمة الأوبك، سنوات 2012، 2015، 2017.

ثانـــيا: مؤشر تركز الصادرات

يهدف المؤشر إلى قياس مدى تركز الصادرات، حيث تنحصر قيمة المؤشر بين 0 و1 ويكون التركُّز التام للصادرات السلعية عند القيمة 1، ويدل ارتفاع المؤشر إلى مدى اعتماد الدولة المصدِّرة في تجارتها على عدد قليل من المنتجات السلعية التي تمثل نسبة عالية من إجمالي صادراتها، ويعرف المؤشر كما يلي:

$$H_i = \sqrt{\sum \left(\frac{x_{ij}}{X_j} \right)^2}$$

تشير Xiإلى صادرات الدولة

j من السلعة i ، وتمثل xj إلى الصادرات الكلية للدولةj

الشكل رقم (2-4): مؤشر تركز الصادرات

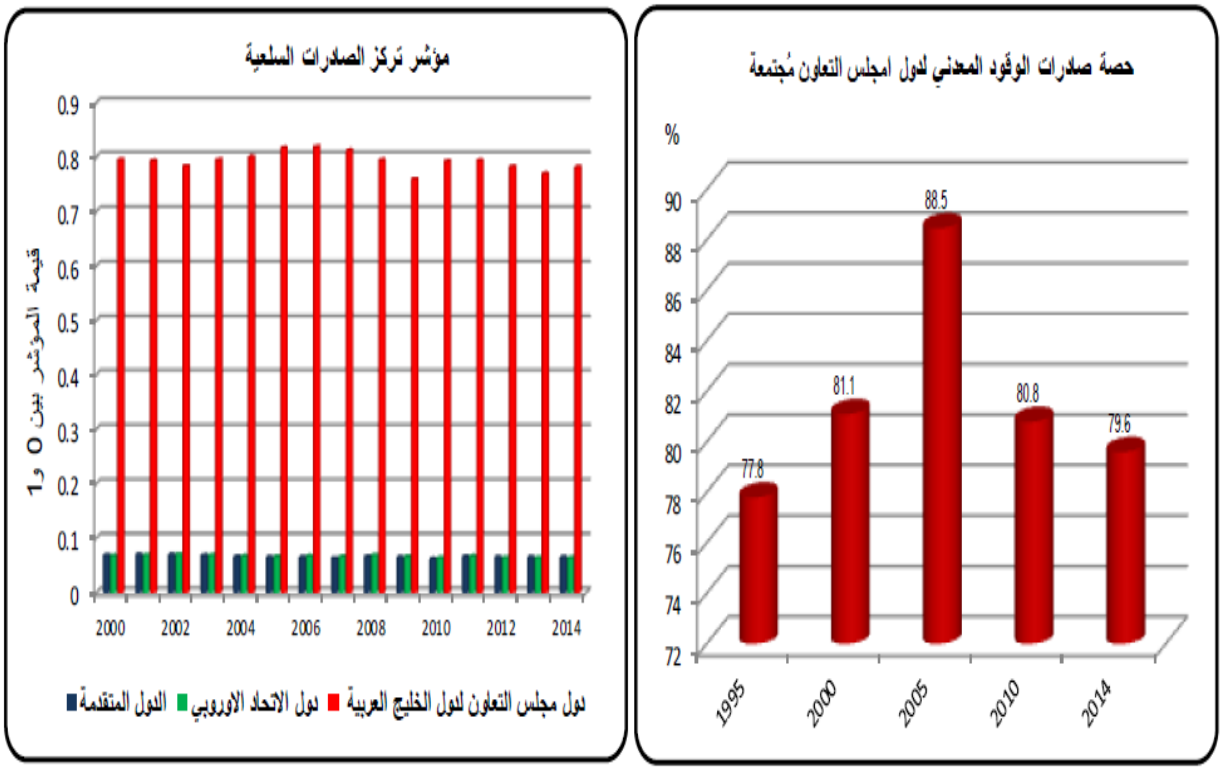

المصدر:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات 2012، 2016، 2018.
- التقرير السنوي لمنظمة الأوبك، سنوات 2012، 2015، 2017.

تم تحليل بعد قياس مؤشر تركز الصادرات لكل لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومقارنتها مع مجموعتين من الدول: الأولى هي مجموعة الدول المتقدمة والثانية مجموعة دول الاتحاد الأوروبي .تبين أن متوسط قيمة المؤشر لدول مجلس التعاون لدول لخليج العربية مجتمعة بلغ حوالى 0.8خلال الفترة، حيث يشير إلى تركز عال في التجارة الخارجية بسبب استحواذ الوقود المعدني على

نسبة تفوق 70 في المائة من الصادرات، وكذلك استحواذ خمس منتجات سلعية على أكثر من 92 في المائة من إجمالي صادرات 97 سلعة خلال الفترة مما يعني انخفاض درجة تنوع الصادرات السلعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالمقابل بلغ مؤشر التركز بالدول المتقدمة ودول الاتحاد الأوروبي حوالي 0.06 و 0.07 عام 2014 على التوالي.

المطلب الثالث: مؤشر ميل الصادرات

يعد تحديد قيمة مؤشر ميل الصادرات ومؤشر نفاذ الواردات من الأوليات التي يجب أن تدرس أثناء القيام بأي دراسة حول التنويع في مجال الصادرات.

مؤشر ميل الصادرات

تنحصر قيمة مؤشر ميلا لصادرات بين 0 في المائة، وتدل على عدم وجود تجارة دولية إطلاقا وأن الإنتاج موجه كليا للطلب المحلي، و100 في المائة، ويعني أن كامل الانتاج المحلي موجه للأسواق العالمية .يعرف المؤشر كما يلي:

$$\frac{\sum X_{ij}}{\sum GDP_j} \times 100$$

الجدول رقم (2-10): مؤشر ميل الصادرات خلال الفترة 1995 . 2014

	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية		الأسواق الناشئة		دول الاتحاد الأوروبي	
	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية
1995	30.5	8.7	3.3	20.4	0.6	21.9
1996	33.8	8.7	3.8	19.8	0.7	22.1
1997	32.5	10.6	3.6	20.4	0.8	23.7
1998	24.4	9.4	2.8	21.5	0.6	24.0
1999	29.2	8.8	3.5	22.6	0.7	23.8
2000	38.1	8.4	5.0	24.3	1.1	26.2
2001	34.2	9.3	4.5	23.4	1.0	26.3
2002	32.6	10.9	4.5	24.8	0.9	25.8
2003	37.0	11.1	5.1	26.3	1.0	25.1
2004	40.0	13.2	5.9	28.2	1.1	26.1
2005	45.6	12.5	7.0	27.6	1.5	26.9
2006	46.6	11.8	7.4	27.9	1.7	28.5
2007	46.0	13.7	6.9	27.4	1.6	28.8
2008	51.2	13.2	8.2	26.4	2.1	29.3
2009	36.6	16.2	5.4	23.3	1.4	25.6
2010	41.4	15.4	6.1	24.4	1.9	28.7
2011	49.9	16.0	7.5	24.9	2.4	30.8
2012	50.8	16.4	7.5	24.3	2.7	31.0
2013	49.1	16.8	7.0	24.0	2.7	31.3
2014	45.3	16.1	6.3	23.8	2.3	30.9

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات 2012، 2016، 2018.

الجدول رقم (11-2): نسبة مؤشر ميل الصادرات

السنة	نسبة مؤشر ميل الصادرات
2015	0.66207973
2016	0.58111068
2017	0.65400895

المصدر: من اعداد الطالبات بالاعتماد على

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات 2012، 2016، 2018.

تبين البيانات الإحصائية أن مؤشر ميل الصادرات النفطية 28 بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014، وانعكس ذلك على الصادرات النفطية، حيث ارتفعت نحو 2.1 في المائة خلال الفترة الزمنية1995 قيمة مؤشر ميل الصادرات من 30.5 في المائة 29 عام 1995 إلى حوالي 45.3 في المائة عام 2014 ، مما يدل على أن 45 في المائة من منتجات الوقود المعدني موجهة للأسواق الخارجية وتقريبا 55 في المائة من الإنتاج موجه للطلب المحلي بالتالي، واستنادا للمعطيات فإن المؤشر يشير إلى إمكانية حدوث تأثير سلبي على الاقتصاد في حالة انخفاض أسعار منتجات الوقود المعدني في الأسواق العالمية.

المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها

بعد القيام بقياس مؤشرات تنويع الصادرات بمختلف أنواعها، سوف نقوم ونركز في هذا المبحث على تحليل نتائج القياس على النحو الذي يفسر اتجاه مختلف نتائج المؤشرات، وكمرحلة ثانية يتم مناقشة أهم نتائج التحليل بشي من التفصيل.

المطلب الأول: تحليل ومناقشة نتائـــج المجموعة الأولى

في هذا المبحث سوق نركز على تحليل الأرقام المعبرة على كل مؤشر على حدا، وهذا حتى يتسنى لنا متابعتها والحكم عليها.

أولا: حصة الصادرات النسبية من الصادرات:

تحسن أداء التجارة العربية البينية في ظل ارتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال عام 2017، نتيجة لتلك التطورات السالفة ارتفعت قيمه التجارة العربية البينية خلال 2017 بنسبه حوالي 11.6 بالمائة لتصل إلى نحو 218.6 مليار دولار مقابل حوالي 195.8 مليار دولار المحققة خلال عام سابق، يرجع ذلك إلى زيادة الصادرات البينية للدول العربية بنسبه قدرها 10.5بالمئه تبلغ حوالي 160 مليار دولار مقارنه بنحو 96.3 مليار دولار مسجله في عام 2016، وعلى مستوى دول زادت قيمه الصادرات السلعية البينية الدولة العربية خلال عام 2017 دول الإمارات 40.81 بالمئة و 38.99 بالمئة.

وقد انخفضت الصادرات البينية في كل من تونس والبحرين لتصل على التوالي إلى (0.138,0.040) و(7.61,6.34) على الترتيب كما سجلت كل من الجزائر وجيبوتي ارتفاعا في صادراتها البينية بمعدلات تباينت بين 95 في المئة 68 .41 في المئة خلال عام 2017 تجاره السلع المتبادلة في نطاق منطقه التجارة العربية الحرة الكبرى في كل من معادن منتجاتها والبلاستيك والمطاط والآلات والأجهزة الالكترونية ومنتجات الصناعات الكيمياوية.

تمثلت أهم السلع المتبادلة في إطار تجمع مجلس دول التعاون لدول الخليج العربية في المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومعدات الآلات والنقل، والحيوانات الحية ومنتجاتها، بالنسبة للاتحاد الدول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاق كل من المعادن والآلات والأجهزة الالكترونية، منتجات الصناعات الكيماوية، منتجات صناعات الأغذية والمشروبات، والتبغ والبلاستيك تراجعت قيمه التجارة البينية للدول العربية في البترول الخام خلال عام 2017 نحو 22.3 بالمئة لتبلغ

نحو 5.1 مليار دولار مقارنه مع حوالي 6.6 مليار دولار مسجلة بالعام السابق حيث تركزت الصادرات البينية للبترول الخام خلال عام 2017 في أربع دول مصدرة رئيسية هي السعودية، الكويت، الإمارات، والجزائر.

ثانيا: مؤشر الميزة النسبية ظاهرة:

يمكن استعراض التطورات التي طرأت على تنافسيه الصادرات العربية للمجموعات السلعية وذلك ضمن 184 دوله مصدره لأهم الأصناف في الصادرات العالمية وهي منتجات زراعية الأغذية المصنعة المنسوجات الملابس الجاهزة المنتجات المعدنية الالكترونيات ومنتجات الجلدية بالنسبة للمنتجات الزراعية تأتي سوريا كأول دوله عربيه تحتل المرتبة رقم 27 على النيل ومن ثم تأتي المغرب ثاني دوله عربيه وبالمرتبة 42 عالميا وتأتي مصر في المرتبة الثالثة عربيا والمرتبة 62 عالميا في الأردن بمرتبه 87 عالميا ولبنان مرتبه 88 عالميا.

أما بالنسبة للأغذية المصنعة تحتل المغرب المرتبة الأولى عربيا وعالميا ثم تأتي سوريا في المرتبة الثانية عربيا و54 عالميا في تونس في المرتبة الثالثة عربيا و58 عالميا والسعودية في المرتبة الرابعة عالميا بالنسبة للدول العربية وتحتل المرتبة 24 عالميا مصر التي تحتل المرتبة 49 عالميا في تونس المرتبة 69 عالميا والأردن بالمرتبة 73 عالميا و المغرب ألمرتبة 77 عالميا وفي ما يتعلق بالمنتجات الجلدية تتصدر تونس قائمه الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة و 20 عالميا تاليها سوريا بالمرتبة 31 عالميا فالمغرب بالمرتبة 36 عالميا ومصر بالمرتبة 60 عالميا في المنتجات المعدنية تتصدر البحرين قائمه الدول العربية وتحتل المرتبة 32 عالميا ثم تاليها مصر المرتبة 46 عالميا في السعودية المرتبة 56 عالميا وتونس 71 عالميين، وبالنسبة لإلكترونيات تتصدر تونس الدول العربية المصدرة لها تتصدر المرتبة 29 عالميا و ثم تأتي المغرب 47 عالميا في مصر المرتبة 55 عالميا وسوريا 59 عالميا.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائـــج المجموعة الثانية

أولا: حصة الصادرات غير النفطية من إجمالي واردات العالم الصناعية وتركز الصادرات:

ارتفعت الصادرات البينية غير نفطية بين دول مجلس التعاون من هذه النسبة إلى حوالي 48.6 مليار دولار أمريكي عام 2014 أي بنحو 11.8 في المائة إلا أن حصة هذه الصادرات إلى مجمل التجارة البينية انخفضت إلى حوالي 218في المئة عام 2014 جدير بالذكر أن نسبة إجمالي الواردات غير النفطية تقدر بحوالي 78.9 في المئة من إجمالي الواردات البينية عام 2014 العربية حيث ارتفعت قيمه الصادرات السلعية إلى حوالي15.7 إمليار دولار عام 2014 وحيث انخفضت إلى حوالي 32.4 في المئة عام 2014 استحوذت معدات النقل والمنتجات الغذائية على المركزين الثاني والثالث بقيم 8 .9 و 6 .9 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 18 في المئة من إجمالي الصادرات البينية عام 2014 على التوالي أما المنتجات الكيميائية فقد حلت بالمركز الرابع بنسبة بلغت 14.1 في المئة أي ما يعادل 87 مليار دولار عام 2014 أما على مستوى المنتجات الصناعية يعتبر الحديد والصلب أحد أهم واردات المنتجات 1.8 مليار دولار بنسبة1.4 من إجمالي الواردات عام 2014

ثانيا: مؤشر تركز الصادرات:

أداء الدول العربية منفردة حيث حققت دوله الإمارات أفضل قيمة في مؤشر التركز لعام 2016 بلغت 0.227 وذلك نتيجة لسياساتها التي تعتمد على توفير بيئة أعمال تنافسيه ترتب عليها جذب الاستثمارات في قطاعات متنوعة انعكست بشكل مباشر على تخفيض حصة صادرات النفط من إجمالي صادرات الإمارات كما جاءت قيمه كل من تونس ولبنان صفر فاصل 134 نصف الفصل 113 على التوالي كما أصبحت قيمه المؤشر لكل من تونس ولبنان أكثر قربا من المتوسط العالمي الذي بلغ 0،062 بالمئة

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائـــج المجموعة الثالثة

أولا: مؤشر ميل صادرات:

من خلال النتائج تبين أن شهد عام 2017 ارتفاع حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى والمصنوعات بينما تراجعت حصة الزراعية في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية فقد عكس التحسن الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال 2007 على تزايد حصة مجموعه الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتصل إلى نحو 16.1 في المئة مقارنه مع حصة قدرها 15.9 في المئة مسجله خلال عام 2016.

ثانيا: مؤشر نفاذ الواردات:

رغم الاتجاهات العالمية نحوى العودة إلى الحمائية إلا أن التجارة السلعية العالمية شاهدت مخالفه التوقعات فقد ارتفعت قيمه الصادرات العربية بنسبه 21.6 في المئة مقارنه مع مستوياتها السابقة خلال عام 2016 الارتفاع لارتفاع الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى التجمعات الاقتصادية بنسب متفاوتة تراوحت بين 6,4 في المئة للاتحاد الأوروبي 6.1 في الولايات المتحدة واليابان بالنسبة 15.9 في المئة الصين بنحو 15.03 بالمئة وباقي دول آسيا بالنسبة 17.4 بالمئة بينما ارتفعت لباقي دول العالم بنحو 40 في المئة وسجل الصادرات العربية البينية ارتفاعا بنسبة10.5 في المئة مقارنة بالعام السابق، وفيما يتعلق بالواردات الصناعية العربية من الشركات جاريين الرئيسيين خلال 2017 خفضت الواردات بالصبغة إلى معظم الشركات حيث سجلت انخفاضا مع كل من اتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان والصين في حين حققت الواردات ارتفاع عن مع كل من الدول العربية و بقيه العالم بنسبه بلغت بالمئة نتيجة للتغيرات سجلت هذه الدول العربية عام 2007 نسبة ارتفاع بلغت 1.7 مقارنة بالعام السابق.

خلاصة

إذا ما قارنا حجم خارجية الدول العربية بإجمالي التجارة العالمية فإنه يبقى ضئيلا، ومع ذلك تعد الدول العربية من الدول الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي، وتتميز صادرات الدول العربية بعدم التنوع. إذ يغلب عليها النفط الخام، وهذا الهيكل لتجارتها الخارجية ربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي شريك التجارب الأول للدول العربية.

الخاتمة

الخاتمة

تحاول الدول العربية الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال تقوية وجودها في التجارة الخارجية خاصة في ظل المتغيرات التي تشهدها البيئة المتعلقة بهذه الأخيرة كالتحرير السلعي والخدمي ناهيك عن التحرير المالي وهو ما يصعب من وضعية الدول العربية خاصة وأنها تعتمد في تجارتها الخارجية، (الصادرات) على منتجات أولية كالبترول والخام وبدرجة أقل بعض المنتجات الزراعية والحيوانية.

وفي دراستنا هذه تناولنا فيها مؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية وهدفنا من خلالها الوقوف على مدى تنافسية مؤشرات الصادرات وعلى مدى تنويع الدول العربية لصادراتها وخاصة أن معظم الصادرات السلعية العربية متنوعة ولها تنافسية في حين تمثل حصة الصادرات البينية من الصادرات الإجمالية لكل دولة مدى تنوع صادراتها، وذلك من حيث مدى اندماجها في التكتلات الإقليمية، وكذلك مدى اندماجها في الصادرات الدولية.

اختبار الفرضيات:

وتبعا لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: رفض لهاته الفرضية لان هذه المؤشرات لا تخدم التنمية الاقتصادية في حين أن مؤشر التنويع فيه منعدم وضعيف وقيمته صغيرة.

– تمثل حصة الصادرات البينية من الصادرات الإجمالية لكل دولة مدى تنوع صادراتها، وذلك من حيث مدى اندماجها في التكتلات الإقليمية، وكذلك مدى اندماجها في الصادرات الدولية، يهدف المؤشر إلى قياس مدى تركز الصادرات، حيث تنحصر قيمة المؤشر بين 0 و 1 ويكون التركُّز التام للصادرات السلعية عند القيمة 1، ويدل ارتفاع المؤشر إلى مدى اعتماد الدولة المصدِّرة في تجارتها على عدد قليل من المنتجات السلعية التي تمثل نسبة عالية من إجمالي صادراتها.

الفرضية الثانية: رفض لهاته الفرضية لان هذه المؤشرات لا تخدم التنمية الاقتصادية في حين أن مؤشر التنويع فيه منعدم وضعيف وقيمته صغيرة.

قيمة مؤشر ميل الصادرات بين 0 و 1في المائة، وتدل على عدم وجود تجارة دولية إطلاقا وأن الإنتاج موجه كليا للطلب المحلي، و 100 في المائة، ويعني أن كامل الإنتاج المحلي موجه للأسواق العالمية، يقيس

المؤشر درجة تأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية خاصة عند ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ويطلق عليه مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي، كلما ارتفع المؤشر كلما غطت الواردات الطلب المحلي.

الفرضية الثالثة: مرفوضة لان مؤشرات فيها لا تخدم التنمية الاقتصادية ومؤشر تنويع فيه منعدم وضعيف وقيمته صغيرة.

تكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 1 وعموما فإن الدول ذات التنافسية العالية تمتاز بارتفاع عدد السلع ذات الميزة النسبية، فيحين أن العلاقة بين مؤشر تركز الصادرات والميزة النسبية السلعية هي علاقة عكسية .فالدول التي لديها تركز في الصادرات تنخفض فيها المنتجات السلعية ذات الميزة النسبية الظاهرة.

نتائج البحث:

- اعتماد الصادرات العربية على السلع الأولية والنفط لا يحقق لهذه الدول التنمية المستدامة، وبمأن النفط يعتبر من الثروات القابلة للنضوب ولأنه يمثل ثروة قومية فينبغي الحرص عليه.
- يساهم التنويع في زيادة التنافسية والإنتاجية وكذلك في تحقيق التنمية المستدامة إذ له أهمية كبيرة في تأسيس اقتصاد صناعي ذو هيكل قاعدي متطور بحيث هذا الأخير يؤدي إلى استقرار في معدلات نمو الدول العربية.
- التنويع سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع قيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة.
- وجود خلل في الهيكلي السلعي للدول العربية فبعضها تحتكر بدرجة رئيسية إنتاج النفط ومشتقاته في حين البعض الأخر يقوم على إنتاج السلع الزراعية كالقطن والقمح ودول لها امتياز في قطاع المنسوجات والملابس، وهذا يشير إلى وجود أحادية في المنتج المصدر.
- درجة تأثر الاقتصاد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالصدمات الخارجية عند انخفاض أسعار المنتجات غير النفطية أقل من درجة التأثير عند انخفاض أسعار المنتجات النفطية، حيث تساهم الصادرات النفطية بنسبة أعلى من الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.
- يؤثر مؤشر نفاذ الواردات بعد استبعاد بعض السلع الوسيطة، سلبيا على الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- التنويع الاقتصادي يعتبر الحل الأمثل للتقليل من مخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية، وهذا بعدم اعتماد على قطاع المحروقات في إنعاش التجارة الخارجية.

التوصيات:

- دعوة الدول العربية للقيام بإنشاء المزيد من مراكز البحث العلمي والمناطق الصناعية الخاصة التي تتمتع بمزايا تشجيعية ومنها على سبيل المثال توفر البنية التحتية المناسبة، تقديم الحوافز الضريبية والجمركية، وذلك للعمل على إنشاء صناعات جديدة ذات مكون تكنولوجي تحتاجه الأسواق العالمية.
- العمل على إيجاد وتوفير الأيدي العاملة الماهرة والمدربة على أحدث وسائل التكنولوجيا وذلك من خلال إتباع السياسات والبرامج التعليمية وفق لاحتياجات خطط التنمية في الدول العربية.
- دعم القدرة التكنولوجية لذوي المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عقد المؤتمرات والندوات المختلفة وذلك للاطلاع على أحدث المستجدات والتكنولوجيا المتقدمة عالميا.
- دعم جهود الدول العربية في تطوير استراتيجيات استخدام الطاقة لأجل التنمية المستدامة وإعداد برامج للتدريب وبناء القدرات الوطنية في هذا المجال.
- العمل على تدعيم سياسة تنشيط الصادرات العربية باعتبارها محفز للنمو الاقتصادي كونها تعمل على تحقيق كفاءة استخدام الموارد لاستفادة من وفرات الحجم الكبير التي تساعد في التغلب على عقبة ضيق السوق المحلي.
- رؤية تنويعية للقطاع الزراعي: إن تنمية القطاع الزراعي تستلزم حزمة من الوسائل والسياسات الزراعية للنهوض، وكذلك دعم الأنشطة البحوث ودراسات التطبيقية الزراعية لكي تتواصل مع التقدم العلمي في المجال الزراعي والتوسع بمشاريع إكثار إنتاج البذور الزراعية المصدقة والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمكائن والمعدات.
- اعتماد على القطاع السياحي وهذا ما يستند إليه من ارث تاريخي وحضاري في العالم اليوم حيث يلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساهمة في تنويع مصادر الإيرادات في العديد من الدول.
- العمل على إتباع سياسات تنويعية والتركيز على الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتوسيع قاعدة الصناعات التحويلية في البلد وتطويرها.

أفاق الدراسة:

وفي أخير نستطيع القول أن هذه دراسة هي محاولة لمعالجة هذا الموضوع وهي تفتح مجال للبحث لبعض المواضيع الأخرى

- أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد للبلدان المصدرة للمحروقات.
- برامج الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للدول النفطية في تحقيق التنمية المستدامة.
- بدائل تنويع اقتصاد العربي في ظل الأزمة النفطية.
- دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في رفع أداء تنافسية الصادرات العربية.
- دور التكامل والاندماج العربي في تحسين تنافسية الصادرات العربية في الأسواق.

الكتب

1. ابراهيم العيسوي، **قياس تبعية في الوطن العربي**، مركز دراسات العربية بيروت، لبنان، ط1 ،نوفمبر 1989.
2. بديع جميل قدو، **التسويق الدولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2008.
3. بكري كامل، **الاقتصاد الدولي** (التجارة والتمويل)، مصر، الدار الجامعية الجديدة،2003،.
4. علي إبراهيم لخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، دار رسلان لطباعة ونشر والتوزيع، سوريا،2007.
5. العيسوى، إبراهيم، **مُؤشرات قطرية للتنمية العربية**، 1984.
6. غول فرحات، **تسويق الدولي**، دار الخلدونية، الجزائر 1 ، 2000،.
7. فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية**، آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2002.
8. فؤاد مصطفى محمود، **التصدير والاستيراد علميا وعمليا**، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، مصر،1993.
9. محمد عيد المنعم عفر واحمد مصطفى فريد، **الاقتصاد الدولي**، المؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،1999.
10. نعيمي فوزي، وفراس عبد الحكيم، **التجارة الدولية دروس في قانون الأعمال الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
11. هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط4 ،2007.
12. وديع محمد عدنان، **مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1995.

البحوث العلمية:

1. أماني طلعت حسن القيسي، **تقييم اداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام المؤشرات التجارة الخارجية (2014-2000)**، كلية التجارة، ماجستير اقتصاديات التنمية، جامعة الاسلامية، غزة، 2016.
2. زير ريان، **أثر الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، الفترة (2005-2014)، مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014.
3. السعيدي خالدي وآخرون، **إجراءات التصدير وأثرها على المنتجات الفلاحية**، دراسة حالة: منتوج البطاطا بالوادي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمى لخضر، الوادي،2016.
4. سهام شتحونة وآخرون، **تسويق الدولي كرهان لتنمية الصادرات المنتجات الزراعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة حمى لخضر، الوادي،2016-2017.

المجلات:

1. قدي عبد المجيد واخرون، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر**، مجلة العلوم السياسة، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثاني جوان 2002.
2. قدي عبد المجيد وصاف سعيدي، **اليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد، جوان 2002.
3. نور الهدى حداد وهاني الضمور، **العوامل المحددة الاداء تصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير نفطية**، مجلة الدراسات الجامعة الاردنية، العلوم الادارية، المجلد38، العدد2-2011.

الملتقيات:

1. سعيد بوشول نذير غانية سعاد جرموني، **المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي**، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2019ا

المواقع الالكترونية:

1. أنظرا لبنك العالمي، الموقع:
httpM//www.data.albankaldawil.org/indicator.EXP.GNFS.ZS:
تاريخ الزيارة 2019/02/14

2. حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته لدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات ألاستراتيجيه، شبكة النبأ المعلوماتية على
الموقع: www.annabaa.com ، تاريخ الاطلاع: 2019/02/19.